خلال ورشة عمل بصنعاء حول أسس بناء السياسات العامة للقطاع الزراعي

النعيمي: الاعتماد على المرجعيات الخارجية من أبرز السلبيات التي تواجه السياسة الزراعية

الرباعي: المؤسسات البحثية اليمنية هي مصدر للسياسات الزراعية

ALYEMEN ALZEIRAEIA

اليمن الزراعية

الإعلام الزراعي والسمكي
AGRICULTURAL & FISH MEDIA

تصدر عن الإعلام الزراعي والسمكي
وزارة الزراعة والثروة السمكية والموارد المائية

زراعية - تنموية - مجتمعية | السبت 07 جمادى الأولى 1446هـ | 09 نوفمبر 2024م | العدد 85 | أسبوعية | 12 صفحة www.agri-yemen.net

رئيس لجنة البيع والشراء بالوزن للدواجن عبد العزيز الجنيد لـ "اليمن الزراعية"

- التداول بالبيع أو الشراء بالأوزان حماية للمنتج وللمستهلك
- هناك تفاعل إيجابي كبير مع البيع بالوزن والجميع يبدي استعداده للتعاون والتنفيذ
- سيتم اتخاذ الإجراءات القانونية الرادعة بحق من يخالف ويعرقل البيع بالوزن

عرقلة البيع بالوزن يخالف شرع الله

بيع الدواجن بالوزن (يحمي المنتج من الخسارة ويحقق سعراً مناسباً للمستهلك)

العدالة للجميع

آلية بيع الدواجن بالوزن منصف للمنتج والمستهلك

صفحة | 08

البيع بالوزن.. خطوة نحو تنظيم وحماية قطاع الدواجن

صفحة | 05

الشاب مراد عطر

محاولات جادة لابتكار آلة لصناعة أعلاف الدواجن

صفحة | 11

اليمن الزراعية | زراعية - تنموية - مجتمعية
www.agri-yemen.net
العدد 85 | السبت 07 جمادى الأولى 1446هـ | 09 نوفمبر 2024م

تدشين حصاد مزرعة قاع شرعة بمحافظة ذمار للموسم الصيفي 1446هـ

اليمن الزراعية – ذمار

دشنت المؤسسة العامة لإكثار البذور المحسنة الأحد الماضي حصاد بذور القمح في مزرعة قاع شرعة بمحافظة ذمار للموسم الصيفي 1446هـ.

وخلال التدشين أشاد وكيل قطاع الإنتاج النباتي المهندس سمير الحناني بجهود المؤسسة وإدارة المزرعة في التوسع في الإنتاج الزراعي، مؤكدًا على أهمية محصول القمح في تعزيز الأمن الغذائي.

وأوضح الحناني أن هذا المحصول يُعتبر من ضمن عشرة محاصيل استراتيجية رئيسية في اليمن، مما يستدعي توجه الدولة نحو تحقيق تنمية حقيقية وإحداث تغيير ملحوظ في الإنتاج واحتياجات الأصناف.

وأكد الحناني أن الأرقام الإنتاجية لمحصول القمح في محافظة ذمار قد شهدت قفزة كبيرة، حيث كانت الأرقام السابقة لا تتجاوز الطن والنصف للهكتار، بينما تجاوزت الأصناف الجديدة إلى 4 و5 أطنان للهكتار الواحد خلال هذا الموسم.

ودعا جميع المزارعين والجهات الرسمية إلى استخدام هذه البذور المحسنة ذات الإنتاجية العالية، خاصة مع التحديات التي تمر بها البلاد من عدوان غاشم وحصار جائر.

من جانبه أكد مدير المؤسسة العامة لإكثار البذور المحسنة المهندس عبد الله الوادعي، أن إجمالي المساحات المزروعة بلغت 500 هكتار، منها 100 هكتار تابعة للمؤسسة و400 هكتار تابعة للمزارعين من خلال التعاقد معهم.

وتوّقع أن تصل كمية الإنتاج لهذا الموسم الحالي إلى 1000 طن من القمح المحسن والبلدي، وكذا الشعير والبقوليات والعتر والعلس، من المزرعة التابعة للمؤسسة العامة لإكثار البذور المحسنة والأراضي التابعة للمزارعين المتعاقدين مع المؤسسة.

وأكد الوادعي أن المؤسسة تسير بخطى مدروسة وحثيثة رغم الإمكانيات الشحيحة للوصول إلى تعزيز الإنتاج الزراعي والحد من التكاليف الإنتاج من خلال الري بمنظومات الطاقة الشمسية الحديثة.

اجتماع في هيئة تطوير تهامة بالحديدة لتنظيم زراعة الطماطم لموسم 1446هـ

اليمن الزراعية – الحديدة

عُقد في مقر الهيئة العامة لتطوير تهامة بمحافظة الحديدة اجتماعٌ لمناقشة تنظيم زراعة الطماطم لهذا الموسم، بحضور رئيس الهيئة العامة لتطوير تهامة، الأستاذ علي قاضي، والمدير التنفيذي لجمعية عبس التعاونية الزراعية، المهندس ماجد عضابي، وعدد من ممثلي الجمعيات التعاونية الزراعية وتجار البذور وشتلات الطماطم.

وتناول الاجتماع آلية تنظيم زراعة الطماطم في مديريات محافظتي الحديدة وحجة، وفق توجيهات وزارة الزراعة والثروة السمكية والموارد المائية واللجنة الزراعية والسمكية العليا. وتهدف هذه الخطوة إلى الحد من الزراعة العشوائية التي تسببت في خسائر مادية كبيرة نتيجة لزراعة مساحات واسعة بالطماطم، ما يؤدي إلى وفرة الإنتاج وانخفاض الأسعار في الأسواق المحلية بسبب قلة الطلب.

وخلص الاجتماع إلى مجموعة من المخرجات التي تمثلت في إرسال مذكرة للأجهزة الأمنية لمنع توزيع أو بيع بذور وشتلات الطماطم إلا بتصريح من الجمعيات الزراعية في المنطقة، وإلزام الجمعيات بتقديم كشوفات تتضمن المساحات المزروعة بالطماطم هذا الموسم، والمساحات المخطط زراعتها مستقبلاً، بهدف ضمان تنظيم العملية الزراعية. وتوجيه المحال التجارية بعدم بيع بذور وشتلات الطماطم إلا بناءً على احتياجات الجمعيات، كما تم تحديد وزن العبوات (السلة) المسموح بها بما لا يتجاوز 25 كجم.

وفي إطار تنفيذ هذه القرارات، تم تشكيل لجنة لمتابعة مخرجات الاجتماع تضم كلاً من: محمد محمود هديش للإشراف على تنفيذ المخرجات، والمهندس ماجد أحمد إبراهيم عضابي لتنفيذ القرارات في محافظة حجة مربع تهامة، ويحيى محمد حاتم لضبط منافذ البيع في الحديدة، ومحمد عطية عبد الله حدال لتنفيذ مخرجات القرار في المحافظة. كما تقرر إعداد خطة عمل متكاملة للعام القادم تشمل تنظيم الزراعة التعاقدية، وذلك لتعزيز توازن الإنتاج وتحقيق استدامة القطاع الزراعي في تهامة.

صنعاء: تدشين موسم حصاد البذور المحسنة في القطاع الشرقي

اليمن الزراعية – صنعاء

دشنت جمعية القطاع الشرقي التعاونية الزراعية متعددة الأغراض، بمحافظة صنعاء السبت موسم حصاد البذور المحسنة في مزارع قاع سعدان التابعة للجمعية.

وخلال التدشين أوضح رئيس جمعية القطاع الشرقي عبد الرزاق المخرفي أن الجمعية تسعى من خلال حصاد بحوث 13 لبذور القمح المحسنة لهذا العام إلى انتخاب بذور تنتج محاصيل زراعية كبيرة يستفيد منها المزارعين في القطاع.

وأشار المخرفي إلى أنه وفي إطار تطوير الإنتاج الزراعي اتخذت الجمعية مزارع قاع سعدان في مديرية بلاد الروس كمزرعة للبحوث والتكاثر الزراعي لمختلف البذور والبقوليات لضمان إنتاج نوعي ومتميز، يعود بالنفع على المزارع، لافتا إلى أنه من المتوقع أن يتجاوز محصول هذا الموسم من البذور المحسنة ستة أطنان.

فيما أوضح المدير التنفيذي للجمعية قاسم العزب أن المحاصيل الزراعية لهذا العام تميزت على سابقيها من حيث وفرة وجودة المحصول العالية، مبينا أن الجمعية ستقوم بتوزيع البذور على الجمعيات التنموية التعاونية في مديريات القطاع، عبر برنامج الزراعة التعاقدية.

وأكد سعي الجمعية للوصول الى بلوغ الهدف المنشود في تحقيق الاكتفاء الذاتي من خلال تحويل التحديات إلى فرص عمل جديدة للزراعة والجمعيات، مشيرا إلى أن الجمعية وزعت منذ تأسيسها 27 طنا من البذور المحسنة، التي تتناسب مع البيئات الزراعية الجغرافية المتعددة في مديريات القطاع.

تدشين 9 مشاريع زراعية بمؤسسة إكثار البذور بتكلفة مليار و175 مليون ريال

اليمن الزراعية – ذمار

دشن مسؤول تنمية الإنتاج بوزارة الزراعة والثروة السمكية والموارد المائية، المهندس سمير الحناني، ومعه وكلاء محافظة ذمار علي عاطف ومحمد عبد الرزاق ومحمود الجبين يوم الاثنين الماضي تسعة مشاريع زراعية بتكلفة مليار و175 مليون ريال.

وتتضمن المشاريع التابعة للمؤسسة العامة لإكثار البذور المحسنة، شراء سبع حصادات مع قطع غيار للصيانة، وتركيب عشر منظومات طاقة شمسية متكاملة، وتوريد حراثات ومعدات حراثة متنوعة، وحصادات يدوية، وإعداد دراسات محلية، وتوفير أكياس لتعبئة البذور، وطابعات، وأجهزة كمبيوتر، وأنظمة إلكترونية.

كما تشمل إنشاء بوابة وسور لمزرعة قاع شرعة، وبئر ارتوازية مع المضخة، وتسوير لآبار قاع شرعة، وإنشاء محطة للمشتقات النفطية، وصيانة الهناجر والمباني، وآلة الغربلة، والحراثات، والحصادات، ومعدات الحراثة، والآبار، وشبكة الري ووسائل النقل التابعة للمؤسسة.

وتم تنفيذ 13 برنامجاً لصيانة البذور، وتوفير وسائل نقل للإدارة العامة ولمزارع الجوف وقاع شرعة.

وخلال التدشين، ثمّن المهندس الحناني، ووكلاء المحافظة عاطف وعبدالرزاق والجبين، الجهود المبذولة للارتقاء بأداء المؤسسة ورفدها بالإمكانات التي تمكنها من ترجمة التوجهات الرامية إلى التوسع في الإنتاج الزراعي وتأمين احتياجات المزارعين من البذور المحسنة التي تتميز بالإنتاجية العالية ومقاومة الأمراض والظروف المختلفة.

وأكدوا أهمية استغلال تلك المشاريع لمضاعفة الإنتاج الزراعي والتوسع في إنتاج بذور مختلف المحاصيل، والحفاظ على البذور المحلية وصيانتها.

فيما أكد مدير المؤسسة، المهندس عبدالله الوادعي، أن المشاريع التي تم تدشينها تأتي ضمن الجهود الهادفة إلى الارتقاء بأداء المؤسسة والتوسع في عملية الإنتاج الزراعي، وترجمة توجيهات القيادة الثورية والسياسية في التوسع في الإنتاج وتحقيق الأمن الغذائي وصولاً إلى الاكتفاء الذاتي من مختلف المحاصيل.

النعيمي: الاعتماد على المرجعيات الخارجية من أبرز السلبيات التي تواجه السياسة الزراعية

الرباعي: المؤسسات البحثية اليمنية هي مصدر للسياسات الزراعية

عباس: عمل الباحثين هو البوصلة التي يُمكن التحرك من خلالها إلى تحقيق الأهداف والغايات المنشودة

ورشة عمل بصنعاء حول أسس بناء السياسات العامة للقطاع الزراعي

اليمن الزراعية – صنعاء

نظمت وزارة الزراعة والثروة السمكية والموارد المائية بالشراكة مع جامعة صنعاء الأربعاء الماضي ورشة العمل الخاصة بإعداد الأسس العلمية والقواعد والشروط والمعايير والضوابط لبناء السياسات العامة للقطاع الزراعي في ضوء المنهجية القرآنية.

وخلال الورشة أشار عضو المجلس السياسي الأعلى، محمد صالح النعيمي، إلى أهمية بناء السياسات الزراعية وفقاً للأسس العلمية والقواعد والشروط والمعايير والضوابط في ضوء المنهجية القرآنية، وبما يسهم في التغلب على التحديات التي تواجه القطاع الزراعي في اليمن، لافتاً إلى أن الاعتماد على المرجعيات الخارجية والضوابط الذاتية والشخصية من أبرز السلبيات التي تواجه السياسة الزراعية، ما يتطلب العمل على تفاديها من خلال الاستناد على المنهجية القرآنية وموجهات القيادة الثورية والسياسية كمرجعيات رئيسية للنهوض بهذا القطاع الحيوي والمهم.

وأكد النعيمي على أهمية التركيز على تفعيل آلية التعاون بين وزارة الزراعة والثروة السمكية والكليات الزراعية وإيجاد آلية للاستفادة من التخصصات العلمية في تلك الكليات، للحد من المشكلات التي تواجه المزارعين، وبما يسهم في خدمة جودة المنتجات الزراعية، وتطوير وتحسين الخدمات الزراعية.

وشدد على ضرورة أن تكون هناك مرجعية تعتمد عليها الوزارة في الحفاظ على المنتجات وتنظيم كافة المسارات والآليات وفق السياسات العامة المبنية على تهيئة العمل المؤسسي، حيث تحتاج تلك المسارات إلى إعادة تنظيمها وتأسيسها بما يتواكب مع متطلبات بناء الدولة والتغيير الجذري، وأن تكون الدولة اليمنية رائدة في مؤسساتها ولوائحها وقوانينها وبما ينعكس ايجابيا على الخطط الاستراتيجية.

ولفت عضو السياسي الأعلى، إلى أهمية التكامل وتنسيق الجهود بين الجهات المعنية لتنفيذ الخطط والبرامج والآليات التي تساعد على تحقيق الأهداف المنشودة، حاثاً على تنظيم وإدارة السياسة وفق متطلبات العلم الحديث والتطور العلمي والأكاديمي وتفعيل دور الكوادر البحثية المتخصصة في خدمة مسارات التنمية في البلاد، بالاستفادة من التقنيات الحديثة، وبما يسهم في مواكبة النهضة العلمية وينعكس على حياة الشعب اليمني وطموحاته.

من جهته أشار وزير الزراعة والثروة السمكية والموارد المائية، الدكتور رضوان الرباعي، إلى أهمية الورشة ودورها في الوصول إلى محددات عامة تساعد على تصحيح السياسات الزراعية السابقة، والتي كانت تعتمد على تجارب الدول الخارجية وتُدار بإشراف خبراء أجانب ومنظمات تخدم أجندة خارجية، وهو ما سيتم تلافيه وتجاوزه في هذه المرحلة من خلال رسم السياسات العامة الحالية للدولة بإشراف خبراء وأكاديميين يمنيين.

وأكد الحرص على توسيع مشروع السياسات العامة ليشمل الجوانب الزراعية والسمكية والموارد المائية، والذي يأتي في إطار توجهات قائد الثورة السيد عبد الملك بدر الدين الحوثي لتصحيح السياسات الخاطئة التي كان لها أثر كبير في تدهور هذه القطاعات، والعمل على الحد من التعقيدات.

ولفت الوزير الرباعي إلى أهمية أن تكون المؤسسات البحثية اليمنية هي مصدر للسياسات الزراعية، مبيناً أن الأسس والشروط والمعايير والضوابط لبناء السياسات العامة للقطاع الزراعي تنبثق من المنهجية القرآنية، وتوجهات القيادة الثورية والسياسية ومن الأسس والقواعد العلمية والبحث العلمي، وكذا من احتياجات البيئة اليمنية.

بدوره أشار رئيس جامعة صنعاء، الدكتور القاسم عباس، إلى أهمية الانطلاقة في مشروع السياسات الزراعية وتحقيق النتائج الإيجابية والمثمرة على المستوى الميداني والأكاديمي والعلمي، حاثاً على الاستفادة من الخبرات والكوادر البحثية اليمنية في مختلف التخصصات الزراعية لتطوير آلية عمل الباحثين، معتبراً عمل الباحثين البوصلة التي يُمكن التحرك من خلالها في إطار موجهات القيادة الثورية للوصول إلى تحقيق الأهداف والغايات المنشودة.

وتضمن برنامج الورشة بحضور عميد كلية الزراعة بجامعة صنعاء الدكتور عادل الوشلي، عرضاً تفصيلياً عن هيكل السياسات الزراعية والسمكية والموارد المائية والمقترحات بعدد من السياسات والبرامج في إطار هذه القطاعات.

كما تم توزيع استمارات لكافة المشاركين والحاضرين في الورشة والمهندسين والباحثين والاخصائيين في كل المجالات الزراعية، لبلورة المقترحات والوصول إلى محددات وأسس علمية وقواعد وشروط ومعايير وضوابط لبناء السياسات العامة.

خلال اختتام ورشة تدريبية خاصة بتفعيل العمل التعاوني التنموي

محافظ عمران يشدد على أهمية تفعيل دور الجمعيات التعاونية لتحقيق نهضة تنموية في البلد

اليمن الزراعية – عمران

اختتمت بمحافظة عمران الاثنين الماضي ورشة عمل خاصة بتفعيل العمل التعاوني التنموي للجمعيات التعاونية، نظمتها السلطة المحلية بالمحافظة.

وهدفت الورشة التي استمرت ليومين بالتنسيق مع الفريق التنموي المركزي بالتعاون مع مؤسسة بنيان إلى إكساب 20 متدربًا من مدراء عموم المديريات معلومات ومهارات خاصة بآليات تفعيل وتطوير العمل التنموي المتكامل والبناء والتأهيل للنهوض بمستوى التنمية المحلية.

وتلقى المشاركون في الورشة، معارف حول كيفية تفعيل المشاركة المجتمعية في مجال التنمية وتعزيز قدراتهم في العمل التنموي والخدمي.

وفي الاختتام أشار محافظ عمران الدكتور فيصل جعمان، إلى أهمية تطوير مهارات المشاركين في العمل التعاوني والتنموي، لتعزيز الوعي بدور الجمعيات التنموية والمبادرات المجتمعية للإسهام في تحقيق نهضة مجتمعية شاملة خصوصاً القطاع الزراعي.

وأوضح أن من أهم أهداف الورشة، إعداد مصفوفة تنفيذية مزّمنة لإنشاء جمعيات تعاونية على مستوى المديريات والعُزل، وتفعيل الدور الرقابي لمدراء المديريات وأجهزة السلطة المحلية في تعزيز أداء الجمعيات التعاونية للوصول بها إلى المستوى النموذجي.

ولفت المحافظ جعمان إلى أهمية اضطلاع مدراء المديريات بمسؤولياتهم في تفعيل دور الجمعيات الزراعية ومساندة المبادرات المجتمعية والاهتمام بالجانب الزراعي، مؤكدًا حرص السلطة المحلية بالمحافظة على تقديم الدعم للجمعيات وإزالة كافة العوائق أمامها، والسعي بكل الإمكانيات من أجل تطوير العمل التعاوني على مستوى المديريات والعزل.

وشدد على أهمية تفعيل دور الجمعيات التعاونية والتنموية لتحقيق نهضة تنموية حقيقية، وفق رؤية تشاركية لإحداث ثورة تنموية على مستوى كل مديرية، بما يحقق الاكتفاء الذاتي في مختلف القطاعات الإنتاجية وأبرزها القطاع الزراعي.

محافظ البيضاء يتفقد أداء مؤسسة المسالخ وأسواق اللحوم

اليمن الزراعية – البيضاء

تفقد محافظ البيضاء عبد الله إدريس الثلاثاء الماضي مستوى الأداء والخدمات التي يقدمها فرع المؤسسة العامة للمسالخ وأسواق اللحوم.

واستمع المحافظ إدريس ومعه وكيل المحافظة صالح المنصوري من المعنيين إلى شرح حول الأنشطة والأعمال التي ينفذها الفرع عبر النزول الميداني للرقابة على أسواق اللحوم وتطبيق الاشتراطات الصحية، إضافة إلى الصعوبات التي تواجه أداء المؤسسة وسبل معالجتها.

كما اطلع المحافظ والوكيل، على سير العمل في أقسام الحظائر والحجر البيطري والمسلخ المركزي وطبيعة العمل الرقابي والإشرافي والكشف المبكر على الذبائح وطرق الحجر البيطري.

وأكد محافظ البيضاء أهمية مضاعفة الجهود للارتقاء بمستوى الأداء وتقديم الخدمات وفقا للمعايير والاشتراطات الصحية للذبيحة، وضرورة وضع خطة للفرع بالتنسيق مع الجهات المعنية بما يمكن المؤسسة من تحسين الخدمات وتجاوز الصعوبات الراهنة.

وشدد على ضرورة استشعار الجميع للمسؤولية في الحفاظ على الثروة الحيوانية، وتفعيل الدور الرقابي لمنع ذبح إناث وصغار المواشي وتنفيذ الإجراءات القانونية بحق المخالفين.

وأبدى محافظ البيضاء، استعداد قيادة المحافظة مساندة جهود فرع المؤسسة بما يسهم في تحسين الأداء وتجاوز الصعوبات.

اليمن الزراعية | زراعية - تنموية - مجتمعية
www.agri-yemen.net
العدد 85 | السبت 07 جمادى الأولى 1446هـ | 09 نوفمبر 2024م

منتجو دواجن: ندعو الجهات المختصة إلى سرعة تفعيل بيع الدجاج بالوزن

الميـــزان .. العـــدل الـذي لا يجـور

اليمن الزراعية - الحسين اليزيدي

يشتري منصور أحمد الدجاج بشكل شبه دائم، وبسعر ثابت من 2000 إلى 3 آلاف ريال دون نقصان في السعر، في الوقت الذي تتدنى فيه أسعار الدجاج بين الفترة والأخرى، الأمر الذي يخلق حالة من الاستنكار لدى منصور أحمد ومستهلكي الدجاج بطرح العديد من التساؤلات، منها: إلى متى تستمر عشوائية تسويق الدواجن بعدم البيع بالوزن؟

يؤكد المستهلك منصور أحمد أن أسعار الدجاج الحي ارتفعت خلال السنوات الأخيرة، ولم تتغير بتغير حجم الدجاجة، وأن هذا السعر يحدده المسوقون بإجحاف كبير في حق المستهلكين.

ويدعو الحكومة إلى اتخاذ خطوات جادة وحقيقية لتثبيت أسعار الدجاج بالوزن بدلاً عن هذه العشوائية في التسويق التي ضحيتها المستهلك.

خسارة

وعلى صعيد متصل يشكو كبار وصغار منتجي الدواجن من عشوائية التسويق الحاصلة الآن.

و يقول محمد الزاهري أحد منتجي كبار الدواجن، إنهم يتعرضون للخسارة في كل فترة، وأن العديد من المستثمرين العاديين في الدواجن يتركون هذه المهنة بسبب الخسارة التي تلحق بهم، وأصبحت الكثير من هناجر الدواجن خالية تَعرض مُلاكها للخسارة بسبب العشوائية في البيع.

ويضيف الزاهري أن الحل الوحيد هو تنظيم التسويق في كل سلاسل القيمة ولن يكون ذلك إلا بالبيع بالوزن.

ويوضح أن "البيع بالوزن يضمن رأس المال لنا ككبار المنتجين ويتيح لنا هامش ربح بالمعقول، كما يضمن حقوق المسوقين"الدلالين" بهامش ربح حقيقي دون المساس بحق المستهلك.

ويشير إلى أن ارتفاع تكاليف إنتاج الدواجن لدى كبار منتجي الدواجن يفرض عليهم زيادة في سعر الدجاجة بهامش ربح مجزي، ويقول: "هذا الأمر لا يتم وفق هامش الربح الذي وضعناه إنما يتحكم بالسعر المسوق بشكل مباشر وغير مباشر".

بدوره نبيل الوادعي من صغار منتجي الدواجن"، وبائع دجاج منذ سنوات طويلة، يرى أن الميزان هو العدل الذي لا يجور.

و يقول: "الميزان بالنسبة لي هو العدل الفاصل الصادق بين المنتج والمستهلك، بين المزارع والتاجر، فعندما أبيع الدجاج بالوزن، أكون عادلاً مع المزارع الذي تعب وربى الدجاج، ومع الزبون الذي يدفع مقابل الكمية الحقيقية من اللحم، بدون غش ولا استغلال.

ويضيف: "المزارعون الصغار يعانون، إذ أن أسعار البيع في الجملة تكون متدنية، بدون رحمة ولا إنصاف، وبعض المسوقين والموزعين يضغطون عليهم ويشترون الدجاج بأسعار بخسة، بينما يبيعون للمستهلك بأضعاف مضاعفة، ويحققون أرباحاً تتجاوز 100%، ما تسبب عدم البيع بالوزن بحالة من الكساد المفتعل، ويؤثر على صغار المزارعين، وجعل كثير منهم يتخلون عن تربية الدواجن.

ويستطرد: "إن البيع بالوزن يحفظ حق الجميع، بدءاً بالمزارع الذي يحصل على تعبه بإنصاف، والتاجر يحقق ربحًا معقولًا، والمستهلك يحصل على منتج طازج، ومضمون بدون زيادة أسعار غير مبررة، وبهذه الطريقة، يكون السعر عادلاً للجميع، ويُساهم في الحفاظ على صغار المزارعين، واستمرارهم في الإنتاج.

ويضيف أن البيع بالوزن يساعدنا في التقليل من احتكار الشركات الكبيرة المستوردة للدجاج المجمد، فعندما يشتري المستهلك دجاجاً طازجاً بالوزن، يعد ذلك تشجيعاً للسوق المحلي، ودعماً لصغار المنتجين، وهكذا نساهم في دعم الاقتصاد الوطني، وتقليل الاعتماد على المنتجات المستوردة.

الجشاري: البيع بالوزن يعزز الشفافية ويحدّ من التلاعب الذي يمارسه بعض الوسطاء في السوق

عرضة للاحتكار

وفي هذا الصدد يشير هلال الجشاري ضابط سلسلة قيمة الدواجن، إلى أهمية قطاع الدواجن للاقتصاد الوطني في بلادنا نظراً لفاتورة الاستيراد الباهظة من الدواجن، التي تتطلب الاهتمام بكل مراحل سلسلة القيمة.

ويوضح أن سلسلة القيمة للدواجن تتكون من منتجي صيصان أمهات دجاج اللحم والبياض ومنتجي صيصان دجاج اللحم والبياض، ومن منتجي دجاج اللحم ومنتجي بيض المائدة، ثم إلى الوسطاء والتعبئة والتخزين والتبريد، ثم لمرحلة جديدة وهي عمليات الشحن والنقل، وتنتقل لأسواق الجملة والبيع المباشر، وتستمر السلسلة للمسالخ الآلية واليدوية ثم تنتقل لمحلات بيع المفرق والمطاعم والفنادق وتنتهي السلسلة إلى المستهلك النهائي.

وينوه إلى أزمة ارتفاع أسعار الدواجن التي باتت تنافس الأسعار العالمية، مع تزايد الفجوة بين العرض والطلب على المستوى المحلي.

ويقول: "في بلادنا يتسم سوق الدواجن بتذبذب الأسعار؛ إذ قد تصل الزيادة إلى 80% في ظل شح المعروض وارتفاع تكاليف الإنتاج، ما يبرز أهمية البيع بالوزن كأحد الحلول التي قد تخفف من هذه الأزمة".

ويضيف: "يرتبط ارتفاع الأسعار بتحديات عدة، منها اعتماد البلاد على مجموعة محدودة من المستثمرين الذين يسيطرون على مختلف مراحل سلسلة الإمداد، بدءًا من فقس البيض واستيراد الأعلاف، وحتى الذبح والتسويق"، مشيراً إلى أن هذه السيطرة جعلت القطاع عرضة للاحتكار، ما أسهم في استنزافه وإضعاف فرص نموه بشكل مستدام.

ويؤكد أن البيع بالوزن يعزز الشفافية ويحدّ من التلاعب الذي يمارسه بعض الوسطاء في السوق، كما يوفر خيارًا تنافسيًا يدفع المنتجين لتحسين جودة الدواجن وزيادة الأوزان، مما يسهم في استقرار الأسعار وتلبية احتياجات المستهلكين.

ويلفت إلى أنه بجانب الإصلاحات على مستوى البيع، تبرز الحاجة إلى تطوير الاستراتيجيات الإنتاجية المحلية عبر تفعيل الزراعة التعاقدية،

وتشجيع الإنتاج المحلي للأعلاف واللقاحات، والعمل على تطوير سلالات محسنة من الدواجن لخفض التكلفة على المدى البعيد.

وعن الجهود المبذولة في قطاع الدواجن يقول الجشاري: "بدأنا بتشكيل وحدات دواجن على مستوى كل جمعية وكل مديرية وتشبيك هذه الوحدات مع مربي الدواجن، وبدأنا بتنفيذ مسح منشآت الدواجن على مستوى المحافظات الحرة وقد تم استكمال المسح في الحديدة، التي يوجد فيها أكبر تجمع للدواجن بنسبة 80% من اجمالي الدواجن في البلاد، كما بدأنا المسح في حجة وكل مناطق تهامة.

ويبين أن الخطوة التالية ستكون بتفعيل الزراعة التعاقدية وتوفير أعلاف الدواجن عبر وحدات الدواجن والجمعيات الزراعية وخفض فاتورة الاستيراد من الأعلاف وتوجيه المستوردين لدعم المنتج المحلي، كما نطمح لتنفيذ الكثير من البرامج والمشاريع ضمن سلاسل القيمة وفق مسارين أساسيين الأول تنظيم وإدارة قطاع الدجاج التجاري، وعلى مسار آخر تحسين واكثار الدجاج البلدي.

ويشير إلى أنه قد تم تنفيذ العديد من النزولات الميدانية وعمل دراسة متكاملة للوضع الراهن لقطاع الدواجن في البلاد، وبناء مصفوفة متكاملة تضم جميع الشركاء في السلسلة.

وأنه خلال الأيام القادمة سيتم جمع الشركاء وعقد ورشة عمل لتنفيذ هذه المصفوفة ضمن برنامج سلاسل القيمة للدواجن.

الحلول

ويرى خبراء اقتصاديون أن سياسة استيراد الدواجن المجمدة من الخارج تضاعف المشكلة وتخلق فجوات أكبر، ومن هنا تأتي الدعوة إلى تعزيز الإنتاج المحلي من خلال إجراءات إصلاحية، تشمل تحسين سلسلة الإنتاج، وفتح السوق أمام المزيد من صغار المنتجين، وتفعيل مبدأ البيع بالوزن الذي يمنح المستهلك القدرة على الحصول على القيمة الفعلية للدجاج، ويوسع المنافسة العادلة ويقلص من استيراد الخارجي مجمد، الأمر الذي سيعود بالفائدة على الاقتصاد الوطني خصوصاً أن فاتورة البلاد من الدجاج ومدخلات الإنتاج، تتجاوز 600 مليون دولار كثاني فاتورة بعد القمح.

تنمية قطاع الدواجن وضرورة تطبيق قرار البيع بالوزن

نبيل الوادعي

إن عملية البيع والشراء بالوزن للدجاج المحلي تعد خطوة هامة في طريق تنظيم وتنمية قطاع الدواجن، حيث ستسهم هذه الآلية في تحقيق مبدأ الشفافية والعدالة بين المنتجين والمستهلكين.

إن تنفيذ آلية البيع والشراء بالوزن جاءت بناء على موجهات قائد المسيرة القرآنية السيد العلم عبدالملك بدر الدين الحوثي- يحفظه الله- وإرادة القيادة السياسية ممثلة برئيس المجلس السياسي الأعلى المشير الركن/ مهدي المشاط، وحكومة التغيير والبناء وقيادة الجبهة الزراعية.

وستعمل هذه الآلية على حماية المزارعين من الخسائر المحتملة، وتعزز ثقة المستهلك في جودة المنتج، ويتيح البيع بالوزن منافسة عادلة في السوق، ويضمن تحديد الأسعار بدقة بناءً على التكلفة والجودة، ويسهم في زيادة الانتاج المحلي والاكتفاء الذاتي من الدواجن.

قال الله تعالى في محكم كتابه :[وياقوم اوفوا المكيال والميزان و لا تبخسوا الناس أشياءهم و لا تعثوا في الأرض مفسدين]صدق الله العظيم.

أسباب البيع بالوزن

هنالك عدة أسباب استدعت ضرورة تطبيق قرار البيع بالوزن للدواجن المحلية ومنها:

- تزايد الخسائر الكبيرة والباهظة التي لحقت بالمزارعين وصغار المنتجين جراء تدني أسعار الدواجن في أسواق الجملة، وبيعها بأسعار رخيصة جداً.
- عدم الانصاف ما بين المنتج والمشتري.
- ارتفاع أسعار الدواجن في نقاط البيع والمطاعم، فالمواطن لم يلمس أي أسعار متوسطة أو معقولة.
- إن البيع بالوزن هو الحل العادل والمنصف للمزارعين، والمستهلكين والبياع والمشتري، وللحفاظ على ما تبقى من صغار مزارعي الدواجن.
- البيع بالوزن هو الحل لإعادة نشاط أغلب صغار منتجي الدواجن الذي توقفوا عن مزاوله نشاطهم.

ونظراً لهذه الأسباب، فقد حان الوقت لتطبيق قانون البيع والشراء بالوزن للدواجن المحلية، لإنقاذ هذا القطاع الاقتصادي الهام، والذي يعد ركيزة أساسية من ركائز الاقتصاد الوطني.

قطاع الدواجن في اليمن بين المشاكل والحلول

م. عبدالرب الشميري

تعتبر الثروة الحيوانية في اليمن ذات أهمية في الجانب الغذائي للسكان، والاهتمام بتربيتها وتنميتها ورعايتها وادارتها يعد من الأولويات المهمة التي لابد من الاهتمام بها وحمايتها وتنظيم عمليات تسويقها وخاصة في القطاع الزراعي بشقيه النباتي والحيواني والذي يشكل بدوره رافداً من روافد الاقتصاد للبلد. وتعتبر تربية الدواجن عنصراً مهماً فيما يتعلق بتأمين الغذاء من اللحوم البيضاء والبيض خاصة وأن العمليات التسويقية وارتفاع أسعار اللحوم الحمراء في الوقت الراهن يثقل كاهل المواطن اليمني، وتعتبر الدواجن من السلع الغذائية المهمة والأساسية والاستراتيجية لتوفير اللحوم البيضاء بجانب الأسماك للمستهلك اليمني وتوفير فرص عمل لعدد كبير من الأيادي العاملة.

وتعتبر الأسواق التجارية والاستثمارية للعديد من أصحاب رؤوس الأموال اليمنية غير كافية لهذا القطاع الا أن القطاع الكبير والواسع يتعرض للكثير من المشاكل والصعوبات ومنها عدم تنظيم العمليات الاستيرادية للدجاج المجمد، وعدم تنظيم عملية التسويق، وانتشار الأمراض والأوبئة، وعدم الاشراف المباشر على هذا القطاع.

إن توفير الغذاء الصحي من اللحوم والبيض الغنية بمصدر البروتين الحيواني للمواطن اليمني بما يعزز من الاكتفاء الذاتي في هذا الجانب والتقليل من الخسائر الاقتصادية المترتبة عنه، ونمو هذا القطاع بما يسهم في دعم الاقتصاد الوطني، يتطلب تفعيل المختصين الفنيين فيه ليقوم كلاً بدوره، خاصة في ظل العدوان والحصار المفروض على بلدنا، وحماية الأمن الغذائي لابد من الوصول اليه بما يخدم ويعزز جانب الأمن القومي على مستوى الفرد والأسرة والمجتمع وحمايته وتنميته، وصولاً إلى الاكتفاء الذاتي من اللحوم البيضاء وإغلاق الفجوة من الاستيراد من اللحوم الخارجية (المجمدة).

وتتمثل الاختلالات والمشاكل في قطاع الدواجن في الآتي:

o عدم تفعيل القرارات والقوانين واللوائح التنظيمية لهذه الصناعة، و عدم وجود قاعدة بيانات معلوماتية متكاملة من مزارع الأمهات و التربية والبياض والفقاسات والجاروشات ومطاحن الأعلاف وغيرها.

o ضعف التنسيق والتشارك بين القطاع الخاص والحكومي، والتنسيق بين التجار المستثمرين بإعطاء المعلومة الصحيحة لقيادة الوزارة ممثلة بالجهات المختصة والكادر المختص لوضع الدراسات الفنية اللازمة التي تخدم القطاع.

o غياب الكادر المتخصص في قطاع الدواجن.

o غياب التشخيصات المخبرية الصحية والدقيقة والعاملة في المختبرات المركزية للأمراض، والتداخلات في القوانين والقرارات لبعض الإدارات في قطاع الدواجن، غياب الاشتراطات الفنية والصحية والتسويقية لقطاع الدواجن، وعدم تفعيل دور الاشراف الفني على الأسواق ومزارع الدواجن، وإصدار التراخيص حيال ذلك، وعدم وجود دراسات تحدد الاحتياج للسلعة ومتطلبات السوق ، لمعرفة الكميات المسوقة والتي على ضوئها سيتم اصدار الموافقات الفنية والتسويقية لهذا القطاع، ومراقبة مدخلات الدواجن السليمة (مدخلات الإنتاج) من حيث فحص الأعلاف والمركزات والأدوية واللقاحات وغير ذلك .

عدم تنظيم عملية الاستيراد لقطاع الدواجن (الدجاج المجمد - بيض التفريخ - الأعلاف)

أما الحلول في قطاع الدواجن، فتتمثل في الآتي:

-انشاء قاعدة بيانات معلوماتية لمعرفة واقع هذه الصناعة.

-انشاء كيان يدير وينظم قطاع الدواجن، من حيث الرقابة والاشراف يتبع قطاع الثروة الحيوانية.

-تحديد الفجوة الغذائية من اللحوم البيضاء لعمل الدراسات اللازمة حيال ذلك.

-تفعيل دور القرارات والقوانين واللوائح التنظيمية لعملية تنظيم هذا القطاع من الجوانب الفنية والعملياتية والتسويقية وغيرها.

-تفعيل دور التسويق والتسويق الالكتروني لمعرفة خط سير العمليات التسويقية والإنتاجية .

-تفعيل دور المختبرات والفحوصات الفنية في المختبر المركزي البيطري لمزارع الدواجن.

-تفعيل دور الرقابة والاشراف الدوري والمهني على مزارع الدواجن من قبل المهندسين المختصين.

-تنظيم عمل الفقاسات من انتاج الكتاكيت اللاحم والبياض وأماكن توزيعها.

-تنظيم عمل أسواق الدواجن لتحديد العمر الافتراضي والتسويقي للدجاج اللاحم.

-معالجة وضع القوانين والقرارات السابقة لهذا القطاع وإلغاء الازدواجية ،ووضع المعايير والاشتراطات الفنية والتسويقية والصحية للأسواق والمنشآت لقطاع الدواجن.

-توظيف الكادر المتخصص والفني في هذا القطاع والعمل على مبدأ التدريب والتأهيل المستمر.

-التحكم بمدخلات قطاع الدواجن من حيث تنظيم عمل المدخلات من الأعلاف والأدوية البيطرية واللقاحات والاضافات العلفية ومستلزمات الإنتاج.

-تنظيم عملية الاستيراد للدجاج المجمد بما يخدم تنمية قطاع الدواجن المحلي.

عبد الجبار شرف الدين

البيع بالوزن.. خطوة نحو تنظيم وحماية قطاع الدواجن

في ظل الطلب المتزايد على المنتجات الغذائية، ومنها الطلب على الدجاج المحلي والذي يعد من أهم العناصر الغذائية التي يعتمد عليها المستهلك. ولتلبية هذا الطلب تحتاج الأسواق إلى تنظيم عمليات البيع والشراء، بطريقة تضمن الجودة و الشفافية، والعدالة لكل من المنتجين المستهلكين.

حيث يضمن المستهلكون دفع ثمن الكمية الفعلية من الدجاج التي يحصلون عليها مما يعزز الثقة بين الطرفين، وضمان الجودة والنوعية، ويمكن للمستهلك اختيار الدجاج حسب الوزن المطلوب، مما يساعد في التحكم بكمية الطعام التي يحتاجها بدون هدر، أو شراء أكثر من اللازم، وكذا تحسين المستويات التنافسية بين المنتجين والموزعين من خلال حرص الجميع على تقديم منتجات ذات جودة عالية للحفاظ على العملاء.

ومن مزايا البيع والشراء بالوزن للدجاج المحلي تحقيق الشفافية في الأسعار ويُعد الوزن معياراً واضحاً وثابتاً يساعد في تقدير قيمة المنتج بشكل دقيق مما يسهم في تقديم سعر شفاف وواضح ويحقق زيادة، بالإضافة إلى رضا المستهلك حيث يتيح البيع بالوزن للمستهلك الحصول على الكمية التي يحتاجها بالضبط ما يجعله أكثر رضا إذ لا يدفع مقابل وزن غير مرغوب فيه من الدجاج.

ومن ضمن المزايا كذلك تحسين جودة الدواجن المقدمة، وسيعمل نظام البيع والشراء بالوزن على تنافس المنتجين وتقديم الدجاج بجودة عالية لتفادي خسارة الوزن الناجم عن العمليات غير الموثوقة.

وإن قرار البيع بالوزن قد خضع للدراسة من مختلف الجوانب واتخاذ مجموعة من الاجراءات التي تهدف إلى تنظيم هذه العملية على نحو يلبي احتياجات المستهلك ويحمي المنتج ومن أهم هذه الاجراءات تحديد الأسعار بأثر رجعي لضمان الاستقرار، والمتغيرات التي تتماشى مع أسعار السوق للمواد الخام مثل الكتاكيت والأعلاف، وكذا استخدام تقنيات دقيقة لوزن الدجاج والتي يلتزم بتوفيرها المنتجون والمسوقون والموزعون ومالكو محلات الدواجن (المسالخ اليدوية)، واستخدام موازين دقيقة ومعتمدة لضمان العدالة في عملية البيع.

والالتزام بوضع مواصفات واضحة للمنتج، ويجب على البائعين أن يقدموا معلومات واضحة للمستهلك حول وزن المنتج وسعر الكيلوجرام الواحد بشكل يتيح الشفافية التامة ومراقبة الجودة لضمان جودة الدواجن المقدمة، وكل هذا سيرافقه رقابة دورية على المزارع، والموزعين للتحقق من الجودة ومنح تراخيص خاصة بالبائعين المعتمدين.

ختاماً نؤكد على أن عملية البيع والشراء بالوزن للدجاج المحلي تُعد خطوة مهمة نحو تنظيم القطاع الزراعي الغذائي وقطاع الدواجن، بما يلبي مصلحة المنتجين والمستهلكين من خلال الالتزام بالإجراءات والتوصيات التي وضعتها الوزارة واللجنة المكلفة وستحقق العدالة في الأسواق وضمان تقديم منتجات غذائية آمنة وذات جودة عالية.

اليمن الزراعية | زراعية - تنموية - مجتمعية
www.agri-yemen.net
العدد 85 | السبت 07 جمادى الأولى 1446هـ | 09 نوفمبر 2024م

رئيس لجنة البيع والشراء بالوزن للدواجن المهندس عبد العزيز الجنيد في حوار لـ "اليمن الزراعية"

اعتماد آلية البيع بالوزن يحمي المنتج من الخسائر ويحقق سعراً مناسباً للمستهلك ونأمل من الجميع التعاون في تنفيذ هذه الآلية

حاوره / محمد أحمد

أكد رئيس لجنة البيع والشراء بالوزن للدواجن ومدير عام تنمية الثروة الحيوانية بوزارة الزراعة والثروة السمكية والموارد المائية المهندس عبد العزيز الجنيد أن استهداف قطاع الدواجن بدأ منذ وقت مبكر جداً منذ منتصف الثمانينات، حيث تمثلت الاستهداف بداية الأمر في نشر أمراض فيروسية عديدة عبر ادخال لقاحات حية لم تكن موجودة، بالإضافة إلى التدخل الأجنبي في البناء المؤسسي الذي غيب دور وزارة الزراعة.

وأضاف الجنيد في حوار مع صحيفة "اليمن الزراعية" أن العدوان السعودي الأمريكي على بلادنا استهدف الكثير من مزارع الدواجن ومصانع الأعلاف، ما تسبب في خسائر مادية تقدر بملايين الدولارات.

■ بداية ما أهمية قطاع الدواجن وما دوره في رفد الاقتصاد الوطني؟

تكمن أهمية قطاع الدواجن كونه قطاع إنتاجي غذائي يرتبط بالأمن الغذائي للمواطن، حيث يوفر نسبة كبيرة من اللحوم البيضاء، وبيض المائدة التي يحتاجها جسم الإنسان كأحد مصادر البروتين الحيواني المطلوب للتغذية، فالدواجن والاسماك هي من أهم مصادر اللحوم البيضاء، إلا أن الدواجن تسهم في توفير ما يزيد عن 70% من اللحوم البيضاء للمستهلك اليمني.

ويلعب قطاع الدواجن دوراً كبيراً وهاماً في رفد الاقتصاد الوطني، حيث يعمل في هذا القطاع ما يزيد عن ثلاثمائة ألف مواطن.

■ كم يبلغ حجم الإنتاج الوطني من الدواجن؟

تبلغ قيمة إنتاج قطاع الدواجن 380 مليار ريال، ويمثل ما نسبته 40% من قيمة الإنتاج الحيواني المقدر بـ 850 مليار ريال، ويساهم قطاع الدواجن بنسبة كبيرة، تقدر بحوالي 19% من اجمالي الناتج المحلي العام.

■ فيما يخص قرار اعتماد بيع الدواجن بالوزن. ما أهميته؟ وما الغاية من ذلك؟ وما آلية تنفيذ هذا القرار؟

من أهم التحديات التي تواجه قطاع الدواجن هو التسويق الحالي، والذي لا يعتمد على أية سياسة تسويقية، حيث يتم البيع بالحبة دون الوزن، الأمر الذي عرض الكثير من المنتجين والمربين لخسائر فادحة، وجعلهم فريسة سهله بيد بعض المسوقين والوسطاء، وبالتالي انعكس سلباً على ارتفاع الأسعار المستمر على المستهلك.

كما أن اعتماد آلية البيع بالوزن هو من الشريعة الإسلامية، ويحقق العدالة للجميع، حيث يحمي المنتج من الخسائر ويحقق سعراً مناسباً للمستهلك، وبالتالي تحقيق النمو الكبير لهذا القطاع.

ولو تحدثنا عن المفهوم العلمي لإنتاج لحوم الدواجن، فان عملية إنتاج اللحم عند تربية الدواجن لهذا الغرض تعتمد على مبدأ التحويل الغذائي للمدخلات للبروتينات النباتية غير المستساغة للإنسان، وتحويلها إلى بروتين حيواني بهيئة دواجن، بمعنى أن معدل التحويل الغذائي مبني في الأساس على تحويل أوزان من الحبوب (مصادر البروتين النباتي والطاقة) إلى أوزان أخرى من اللحوم البيضاء (بروتين حيواني)، فمثلاً، لإنتاج واحد كجم صافي من اللحم يتم استهلاك وتحويل اثنين كيلو جرام علف (حبوب).

من هنا تكمن أهمية البيع بالوزن؛ كون مجمل عملية الإنتاج تعتمد على تحويل أوزان من صورة بروتين نباتي إلى أوزان بصورة بروتين حيواني، فتكون معادلة التحويل الغذائي تعتمد على الأوزان المحولة، وهذا يتطلب أن يكون التداول بالبيع أو الشراء بالأوزان حماية للمنتج والمستهلك، واحقاقا للحق ولتفادي الخسائر والدخول في المحظورات الشرعية.

> **الدواجن والأسماك تعد من أهم مصادر اللحوم البيضاء لكن الدواجن تسهم في توفير ما يزيد عن 70% من اللحوم البيضاء للمستهلك**

> **قطاع الدواجن يساهم بحوالي 19% من إجمالي الناتج المحلي العام**

> **للقطاع الخاص الدور الأكبر والأبرز في تطوير وبناء ونمو قطاع الدواجن**

■ ما مدى التفاعل مع هذه الآلية؟ وماهي الإجراءات التي ستتخذ ضد من يخالف هذه الآلية؟

في الحقيقة هناك تفاعل إيجابي كبير مع البيع بالوزن، والجميع يبدي استعداده للتعاون والتنفيذ لما لها من فوائد للمنتج أو المستهلك، وكذلك الوسطاء.

وسيتم اتخاذ الإجراءات القانونية الرادعة بحق من يخالف ويعرقل البيع بالوزن كونه يخالف شرع الله.

■ وماذا بشأن استهداف قطاع الدواجن من قبل العدوان والخسائر في هذا القطاع؟

الاستهداف لقطاع الدواجن بدأ منذ وقت مبكر جداً منذ منتصف الثمانينات، وتمثل الاستهداف بداية الأمر بنشر أمراض فيروسية عديدة عبر ادخال لقاحات حية لم تكن موجودة، بالإضافة إلى التدخل الأجنبي في البناء المؤسسي الذي غيب دور وزارة الزراعة في إدارة وتنظيم هذا القطاع من خلال جعل الدواجن عبارة عن قسم في إدارة وتشتيت المهام والأنشطة الخاصة بالدواجن بين أكثر من قطاع، وإدارة وجعل هذا القطاع فريسة سهلة للقطاع الخاص والمنتفعين من غير المنتجين، الأمر الذي نتج عنه اضطرابات، وعدم استقرار في الإنتاج والتسويق لمخرجات هذا القطاع، من لحوم أو بيض أو كتاكيت لفترات طويلة وعديدة.

كما نال هذا القطاع حظاً وافراً عند العدوان على بلادنا عبر الاستهداف المباشر لأعداد كبيرة من مزارع الإنتاج في مختلف المحافظات، إضافة إلى استهداف البنى التحتية كالفقاسات وبعض مصانع الأعلاف، الأمر الذي نتج عنه خسائر بملايين الدولارات، كما عملت دول العدوان على منع وإعاقة تدفق المواد الخام من أعلاف وأمهات مما تسبب في خسائر مباشرة لمعظم المربين والمنتجين وارتفاع تكاليف الإنتاج، وما زال الاستهداف الممنهج قائماً ومستمراً حتى الوقت الراهن.

■ خلال الفترة السابقة اشتكى الكثير من المواطنين من ارتفاع أسعار الدواجن.. ما أسباب هذا الارتفاع؟ وما هي الحلول للخروج من هذه الأزمة؟

فيما يخص عدم استقرار أسعار الدواجن (دجاج اللحم) يعود السبب في ذلك إلى اعتماد الإنتاج كلياً على مواد خام مستوردة، وعدم وجود سياسة واضحة لدى الدولة في إدارة الإنتاج والتسويق، بل وغياب دور الدولة ممثلة بوزارة الزراعة في إدارة هذا القطاع خلال الفترة السابقة، وعلى الأخص عدم تدخل الدولة في تنظيم أسواق الدواجن وطريقة التسويق.

ولتلافي ارتفاع الأسعار واستقرارها بدأت الوزارة بعد تشكيل حكومة التغيير والبناء بالاهتمام بهذا القطاع، وحالياً يتم الاعداد للانتقال التدريجي في الاعتماد على مواد خام محلية من الذرة الشامية، وبعض البقوليات، كما يتم حالياً التهيئة للبدء بتنفيذ آلية تسويق الدواجن بالوزن.

■ تم إطلاق الإستراتيجية الوطنية لتطوير قطاع الدواجن ٢٠٢٠م- ٢٠٢٥م .. ما هي هذه الاستراتيجية؟ وماذا تحقق منها؟

الاستراتيجية الوطنية لتطوير قطاع الدواجن والتي أطلقت عام 2020م هدفت إلى تطوير وبناء هذا القطاع بغرض تحقيق خطوات في الطريق إلى الاكتفاء الذاتي خاصة في مدخلات الإنتاج من أمهات وأعلاف.

وحققت الاستراتيجية بعض المشاريع المهمة في استكمال البنية التحتية، حيث و-الحمد لله- لدينا في قطاع الدواجن بنية تحتية متكاملة سواء مزارع أمهات، أو مزارع الإنتاج، أو الفقاسات، أو مصانع الأعلاف، والمسالخ الآلية، وحالياً يتم استكمال ما تبقى من بنية مثل ثلاجات حفظ الدجاج المجمد، ومصانع الأدوية البيطيرية، مع الإشارة إلى أن هذه المنشآت تعمل حالياً بنسبة 40% من طاقتها الإنتاجية والاستيعابية، نتيجة لظروف العدوان والحصار وضعف القدرة الشرائية للمستهلك.

■ سمعنا عن إنشاء شركات لإنتاج الجدات.. ما هي الغاية من هذه الشركات؟ وما مصيرها؟

موضوع شركات إنتاج الأمهات من جدات محلية طموح مهم وحاجه ملحة، خاصة ونحن في حالة عدوان وحصار، وهناك خطوات في هذا المجال ويتم إعداد دراسات فنية لهذه المشاريع كونها تحتاج إلى تقنيات عالية وظروف إنتاج خاصة.

■ ما دور القطاع الخاص في قطاع الدواجن؟ وما هي الفرص الاستثمارية في هذا القطاع؟

للقطاع الخاص الدور الأكبر والأبرز في تطوير

الدولة بدأت في الاعتماد على مواد خام محلية، وتسويق الدواجن بالوزن لتلافي ارتفاع الأسعار

الاستراتيجية لتطوير قطاع الدواجن حققت بعض المشاريع المهمة في استكمال البنية التحتية الخاصة بالقطاع

وبناء ونمو قطاع الدواجن، حيث يقوم القطاع الخاص بإدارة هذا القطاع بشكل دائم سواء كمنتجين ومربين أو كشركات ومستوردين.
ويوجد العديد من الفرص الاستثمارية في قطاع الدواجن سواء الاستثمار في توفير المدخلات كالأعلاف المحلية أو توفير خدمات ما بعد الإنتاج مثل التسويق والتغليف والتجميد.

■ ما دور الجمعيات التعاونية الزراعية في تنمية وتطوير قطاع الدواجن؟

في الحقيقة تراجع دور الجمعيات التعاونية الزراعية في تنمية قطاع الدواجن خلال الفترة الأخيرة، عما كانت عليه في السابق، ونعمل حالياً على تفعيل الجمعيات الجديدة التي يتم تأهيلها لتساهم في تطوير هذا القطاع من حيث تحسين الإنتاج والتسويق عبر الزراعة التعاقدية.

■ فيما يخص سلاسل القيمة لقطاع الدواجن.. من أين تبدأ وأين تنتهي؟

بحسب سلاسل القيمة في قطاع الدواجن، فإنها تبدأ من توفير مدخلات الإنتاج من كتاكيت وأعلاف وغيره، وتمر بعمليات تفقيس التربية والإنتاج ثم التسويق سواء كمنتج حي، أو مذبوح بصورة مبردة أو مجمدة.

■ من هم الشركاء والداعمون في سلاسل القيمة للدواجن؟

أهم الشركاء لسلاسل القيمة للدواجن هم المنتجون والمربون سواء كانوا أفراداً أو شركات أو جمعيات تعاونية، وتعتبر الجهات الرسمية التي لها علاقة بهذا القطاع أهم الداعمين كوزارة الصناعة والنقل وغيرها.

■ ما أهمية الحفاظ على السلالات المحلية للدواجن وتحسينها أمام المستورد؟ وما هو دوركم في لك؟

نتيجة للاستهداف الممنهج من قبل المنظمات واستمرار العدوان والحصار تعرضت الدواجن المحلية للتدهور نتيجة انتشار الدواجن التجارية في الأرياف؛ كونها ملقحة بفيروسات متعددة مما جعل الدواجن المحلية عرضة للإصابة بهذه الفيروسات، وهي غير محصنه ضدها.
وحالياً يتم العمل على حماية الدواجن المحلية، وتحسين إنتاجها وإعادة توزيعها كمشاريع قروض بيضاء.

■ ما مدى إمكانية تنميته وتربيته ليكون دجاجاً بياضاً أو لاحماً؟

حالياً، يتم العمل على تحسين الدواجن المحلية (البلدي) من خلال أبحاث علمية وتربية تجارية بغرض تحسين الإنتاج، وزيادة إنتاج بيض المائدة، ومن ثم إعادة توزيعه كمشاريع تمكين في الأرياف.

■ فيما يخص أعلاف ولقاحات الدواجن.. ما واقعها؟

في الحقيقة، ما زال قطاع الدواجن يعتمد كلياً على الخارج في توفير المدخلات من الأعلاف واللقاحات، ولكن بدأت الوزارة بتبني الاعتماد جزئياً على الأعلاف المحلية المتوفرة والمتاحة من خلال آلية شراء نسبة من المنتج المحلي، مقابل الأعلاف المستوردة، وبأذن الله نتمكن من زيادة حجم إنتاج الأعلاف محلياً.

■ صدر خلال الفترة السابقة قرار منع استيراد الدواجن الخارجية.. ما الغاية والفائدة؟

إن الحد من استيراد الدجاج المجمد الخارجي أمر غاية في الأهمية، حيث يهدف إلى تشجيع إنتاج الدواجن المحلية وتطويرها، وفي الوقت الحالي لا تزيد نسبة الدجاج المجمد المستورد عن 10% من الإنتاج المحلي.

■ ما هي التحديات التي يواجهها قطاع الدواجن؟ وكيف يمكن التغلب عليها؟

تتجسد أهم التحديات التي تواجه قطاع الدواجن في المدخلات المستوردة والتسويق الحالي غير المنصف، ويمكن تجاوز هذه التحديات من خلال العمل على إنتاج مدخلات محلية من الأمهات والأعلاف، وكذلك التسويق بالوزن لضمان استمرار الإنتاج واستقرار الأسعار وتطوير هدا القطاع.

■ ماهي الخطط المستقبلية للنهوض بهذا القطاع الاقتصادي الهام؟

هناك العديد من البرامج والخطط التي تم إعدادها لتطوير هذا القطاع والخطط سواء تحسين الإنتاج، أو تطوير وتحسين طرق التسويق، منها تحويل المنتج من منتج حي غير قابل للتخزين إلى منتج مجمد قابل للتخزين، وبالتالي معالجة الخلل الحالي في طريقة التسويق، إضافة إلى تحديث أساليب وطرق التربية والإنتاج لضمان تحسين جودة الدواجن المنتجة.

■ كلمة أخيرة؟

في الأخير، نتمنى من الجميع التعاون في تنفيذ آلية البيع بالوزن كما نأمل من وسائل الإعلام إيصال الرسالة التوعوية بأهمية وفوائد البيع بالوزن سواء للمستهلك أو المنتج، ولما فيه استقرار ونمو قطاع الدواجن.

دور بيع لحوم الدواجن الحية بالوزن على عملية إنتاج وصحة الدواجن

د. رشيد المرشدي

صناعة الدواجن في بلادنا بدأت منذ ثمانينيات القرن الماضي، حيث كان هناك شركتان، أو ثلاث.
وفي مطلع التسعينيات، وبداية الألفية الجديدة ظهرت العديد من الشركات، والكثير من المربين والمنتجين وتسارعت صناعة الدواجن بشكل كبير جداً.
لكن نجد أن التسارع لم يأخذ بعين الاعتبار تطبيق المعايير والشروط الصحية في تشييد المزارع مثل المسافات الواجب اتخاذها بين المزرعة والأخرى، وكذلك الكثافة السكنية، وإتباع طرق الرعاية والتربية الصحيحة عند أغلب المنتجين والمربين، حيث نجد العشوائية والمزاجية في التربية، وعدم إتباع طرق الأمن الحيوي المعمول بها في مزارع الدواجن والتي هي صمام أمان صناعة الدواجن ونجاح المربي والمنتج.
ونجد الكثير منهم لا يهتم بالتعقيم، والتطهير للمزرعة، وعدم إتباع برامج اللقاحات المقررة والمعالجات العشوائية، وحسب المزاج وعدم تطبيق برامج التغذية حتى أبسط قواعد الأمن الحيوي المتمثل بوجود حوض به مطهر عند باب المزرعة لتعقيم الأرجل عند الدخول، يضاف إلى ذلك رمي النافق جوار المزرعة، أو على الطرقات وعدم التخلص منها بشكل صحيح، حيث يسهل للكلاب والقطط والثعالب نقلها من مكان إلى آخر ونقل العدوى إلى مناطق أخرى.
كل ذلك يؤدي إلى ظهور وانتشار الأمراض الوبائية التي تصيب الدواجن، ومنها النيوكاسل – الجامبورو – إلتهاب القصبات – المايكوبلازما – السالمونلا – الأي كولاي .....الخ التي تؤدي إلى نفوق أعداد كبيرة من الدواجن، وخسائر اقتصادية كبيرة للكثير من المنتجين، وإفلاسهم وإغلاق مزارعهم، وتراكم الديون عليهم، أو يصل المنتج إلى نهاية فترة التربية ويكون الناتج دواجن ضعيفة وهزيلة وقليلة الوزن وعند تسويقها لم تغطي حتى تكاليف تربيتها وخسارة المربي.
ولتلافي ذلك يعمل المربون والمنتجون على إتباع طرق الرعاية والتربية الصحيحة، وكذلك تطبيق قواعد الأمن الحيوي المعمول بها والأخذ بعين الاعتبار رأي المختصين في صناعة الدواجن من أطباء بيطريين ومهندسي الإنتاج الحيواني سعياً وراء مبدأ الربح ولا الخسارة من خلال إيصال الناتج النهائي من التربية بوزن كبير يحقق له الربح.
وستزيد صناعة الدواجن بعودة المنتجين والمربين اللذين أغلقوا مزارعهم نتيجة اضطراب وعدم استقرار أسعار الدواجن.
أما التأثير على صحة الدواجن سيكون حسب الآتي:
- سيضطر المربون والمنتجون المتهاونون في عملية التربية إلى الأخذ بآراء المختصين البيطريين ومهندسي الإنتاج الحيواني في معالجة الحالات والأمراض والحد من المزاجية في استخدام اللقاحات والأدوية من قبلهم، وسيكون المنتج النهائي ذي جودة عالية من حيث الوزن وخلوه من المضادات الحيوية التي تشكل تهديداً لصحة الإنسان لما لها من آثار خطيرة على صحته.

ومن المحاسن الرئيسية لعملية ذبح الدجاج الحي بالوزن فإن الجهات المختصة في وزارتي الزراعة والثروة السمكية والموارد المائية والصحة العامة والبيئة تستطيع التحكم والسيطرة واتخاذ التدابير الصحية أثناء ظهور مرض وبائي بين الدواجن ينتقل منها إلى الإنسان مثل إنفلونزا الطيور و السالمونيلا .....الخ
أما الهدف الأسمى لعملية بيع الدجاج الحي بالوزن الحي فهو المستهلك الذي سيلمس الفرق بين البيع بالحبة والبيع بالوزن وبالسعر المناسب له تحقيقاً لمبدأ العدالة وفقاً لتعاليم ديننا الحنيف والقرآن الكريم، حيث يقول الله سبحانه وتعالى فيه:[وإذا كلتم فأفوا الكيل وزنوا بالقسطاس المستقيم ذلك خير لكم] صدق الله العظيم .
أما الأهداف الأخرى من هذه العملية، فتتمثل في الآتي:
-تفعيل الإشراف الصحي البيطري على الدواجن.
-تنظيم إنتاج أمهات اللاحم من الكتاكيت.
-تنظيم وتسويق الدواجن.
-الحد من جشع المستغلين لهذه الصناعة.

اليمن الزراعية | زراعية - تنموية - مجتمعية
www.agri-yemen.net
العدد 85 | السبت 07 جمادى الأولى 1446هـ | 09 نوفمبر 2024م

قطاع الدواجن في ميزان الإنتاج الاقتصادي والعدالة الاقتصادية

د. يوسف المخرفي

يعد قطاع الدواجن قطاعاً أصيلاً ومتأصلاً في الأنشطة الاقتصادية اليمنية منذ القدم، ولكن ليس في الحقل أو المزرعة، بل في كل منزل يمني، مما يدل على حالتي إنتاج واكتفاء ذاتي منذ الأزل لكل منزل يمني من بيض ولحوم الدجاج.

ولم يعمد الإنسان اليمني على تربية الدواجن(البلدي)وتغذيتها على الأعلاف الصناعية المحلية أو الخارجية، كما لم يعتمد على أعلاف خاصة بها في تغذيتها، بل من خشاش الأرض (ديدان- حبوب- أعشاب) وتحقيق أعلى جودة ومذاق مقارنة بالدجاج الأبيض الخارجي.

ونؤكد أننا بحاجة لآلاف الدراسات الشاملة لمرحلة الإجحاف والتفريط الاقتصادي الشامل الذي أعقب حركة التمدن الخاطئة عقب ثورة 26 سبتمبر 1962م- التي فتحت الشهية للاستيراد لكل شيء، ومنها الدواجن، وأضاعت موروثنا الحضاري الاقتصادي الزراعي الحقلي والمنزلي (النباتي والحيواني) وفي مقدمتها الدواجن أيضاً.

ويبلغ حجم الاستهلاك السنوي من لحوم الدواجن نحو 250 ألف طن ونحو 1.5 مليار بيضة، ويشكل الإنتاج المحلي نحو 68% ليعفي البلاد من فاتورة استيراد سنوية مضطردة تزيد عن 700 مليون دولار، فيما ما تبقى من استيراد يكلف الوطن نحو 200 مليون دولار سنوياً.

وفي الآونة الأخيرة اتجه المستثمرون المحليون نحو إنشاء مصانع أعلاف الدواجن حتى تم تحقيق الاكتفاء الذاتي من تلك الأعلاف، وتحتاج فقط إلى تحقيق توازن سعري مناسب ومستقر لها، كما نأمل أن يهتم المستثمرون بإنتاج أدوية الدواجن لتحقيق إنتاج مستدام من الدواجن، بما يساهم في تعزيز السيادة الوطنية واستقلال القرار اليمني.

تجدر الإشارة إلى أن مفهوم الدواجن في اليمن يقتصر على الدجاج البياض واللاحم فقط دون أن يشمل الديك الرومي والبط والأوز والحمام، كما في مصر مثلاً الذي يشمل جميع ما ذكر.

وقد عرضت إحدى الدراسات البيئية مخاوف ناتجة عن انعدام الرقابة البيئية لمصانع إنتاج أعلاف الدواجن، من قبيل استخدام زيت السمك ضمن تركيب تلك المنتجات، كما

يعمد البعض على تجميع مخلفات المجازر وتجفيفها وطحنها كأعلاف للدواجن، وفي هذه الحالة تصبح الدواجن ضمن آكلات اللحوم التي يحرم أكلها، لأضرارها الصحية، وفي مقدمتها تفشي سرطان سداسي كروم القاتل، كما حدث في دولة النيبال الآسيوية، بالتالي نؤكد على قيام الهيئة العامة للبيئة والتغير المناخي وقطاع صحة البيئة بدورهما، في الحد من هذه المخاطر.

أما قطاع الدواجن في ميزان العدالة الاقتصادية للمنتج والمستهلك، فحري بقطاع الدواجن اتباع آلية وزن الدواجن استناداً إلى أحجامها في ضوء قيمة سعرية للكيلوجرام من لحوم الدواجن وحتى أحجام البيض واختلاف أسعارها وفقاً لأحجامها لما من شأنه تحقيق العدالة الاقتصادية بين المنتج والمستهلك.

وبالنظر إلى التجارب الدولية والإقليمية، ففي مصر مثلاً يتم وزن الدواجن حية وتحديد سعرها في ضوء حجمها وقيمة سعرية ثابتة للكيلو جرام الواحد منها، كما يتم وزن المواشي من أغنام وعجول وأبقار وتحديد سعرها بناء على نتائج أوزانها.

كما تجدر الإشارة إلى أثر تغيير المناخ في اليمن، واتجاه درجة الحرارة نحو الارتفاع بشكل سنوي عن سابقه، مما يفرض تحديات على ضرورة تكييف درجة الحرارة من جهة، ويحول دون تفشي الأمراض الفيروسية التي تصيب الدواجن، وبالتالي نفوقها من جهة أخرى.

*أستاذ العلوم البيئية والتنمية المستدامة المساعد بجامعة 21 سبتمبر للعلوم الطبية والتطبيقية

قطاع الدواجن والتحديات التي تواجهه

أيمن الرماح

تعتبر تربية الدواجن صناعة لها أهميتها وتأثيرها في الاقتصاد الوطني، وتلعب دوراً أساسياً في تأمين البروتين الحيواني من اللحم والبيض ذي القيمة الغذائية العالية والأسعار المقبولة إذا ما قورنت بأسعار اللحم والمشتقات الحيوانية الأخرى.

وتعتبر الدواجن من الحيوانات الزراعية صغيرة الحجم وسريعة الدورة الإنتاجية ويربّيها الإنسان في أماكن محدودة ليستفيد منها باللحم والبيض، وترجع أهمية الدواجن إلى أنها تمثل أهم المنتجات التي لها قيمة غذائية، بالإضافة إلى أنها تساهم في المردود الاقتصادي للبلد بصوره المتعددة.

ويعتبر قطاع الدواجن من أكبر القطاعات الإنتاجية المساهمة في الأمن الغذائي لليمن حيث يغطي ما نسبته 55% من الاحتياج للغذاء، فضلاً عن أهمية هذا القطاع في توفير فرص عمل للكثير من الأسر اليمنية، إلا أن هذا القطاع الحيوي واجه العديد من التحديات والمشكلات التي أدت إلى انحراف مساره الطبيعي المرسوم له كغيره من القطاعات الأخرى الموجودة في دول العالم كخروج القطاع عن سيطرة الدولة وخاصة في العقود الثلاثة الماضية نتيجة لتخاذل دور الجهات المعنية في العديد من الاجراءات التي فتحت المجال للكثير من هوامير الفساد، بالعبث بقطاع الدواجن والتحكم فيه بشكل مباشر، إضافةً إلى ضعف الإمكانيات في مواجهة الأمراض الخطيرة الوبائية التي أدت إلى خسائر فادحة، وكذلك الاستيراد المفرط للدواجن من الخارج وخاصة الدجاج المثلج، بالإضافة إلى الخسائر التي لحقت بهذا القطاع جراء الحصار والعدوان الذي أجهز على ما تبقى من المزارع، وساهم في ارتفاع أسعار الأعلاف، والمشتقات النفطية، و مستلزمات الإنتاج، وكل هذا وغيره من التحديات والمشاكل والصعوبات التي ساهمت في ظهور عدة فجوات في حلقات سلسلة القيمة لقطاع الدواجن.

إن الأمر ليس بالسهل، فهذا القطاع يحتاج إلى إعادة النظر في رسم السياسات العامة والقوانين الخاصة بقطاع الدواجن في اليمن، وفق مقتضيات المرحلة الحالية، والعمل على دراسة الأسباب والمسببات التي أدت إلى ظهور الفجوات، وإيجاد المعايير اللازمة في عملية إنتاج الدواجن وحل المشكلات التي يعاني منها القطاع الحكومي والخاص بإحداث هيكلة جديدة تستلزم مهام كل قطاع وفق قوانين وتشريعات تحفظ حق جميع الأطراف من كل النواحي.

آلية بيع الدواجن بالوزن منصف للمنتج والمستهلك

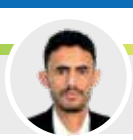

فضل فارس

يعد قطاع الدواجن من القطاعات الإنتاجية المهمة المساهمة في تحقيق الأمن الغذائي ودعم الاقتصاد الوطني.

حيث يسهم في توفير اللحوم والبيض والتي تعتبر من الاحتياجات الغذائية الأساسية، بالإضافة إلى توفير الأسمدة الضرورية للزراعة، فضلاً عن أهمية هذا القطاع في توفير فرص استثمارية كثيرة، بما يجعل منه مصدراً غذائياً وتنموياً و رافداً اقتصادياً هاماً للبلد.

إن التوسع في تربية الدواجن، وزياد الإنتاج لهذا القطاع المهم في البلد، يسهم في الحد من الاستيراد للدجاج الخارجي المجمد، والذي يسبب تدنيس زكاء النفس البشرية " كونه يأتي من العدو، وطريقة الذبح المخالفة للطريقة الإسلامية، والكثير من التداعيات الاقتصادية كونه يثقل الاقتصاد الوطني، ويرفع فاتورة الاستيراد، واهدار العملة الصعبة.

لذا، فإن ما يتطلبه هذا القطاع هو تنظيم سياسات الإنتاج والتسويق، والاهتمام بالدجاج البلدي، وتحسين السلالات المحلية، تحت إشراف مختصين، كما يتوجب ايجاد توازن بين العرض والطلب، وبما يكفل حقوق المنتج والمستهلك، وفق آليات منظمة تشجع عملية النهوض بهذا القطاع الإنتاجي، وتضمن دعم الإنتاج المحلي.

وكما أسلفنا إذا تم تنفيذ سياسة تنظيم وتنمية هذا القطاع وكسر احتكار كبار التجار، سيتحقق بعد رعاية الله ووعي المواطن، ووجود الرقابة الحكومية سينهض قطاع الدواجن، وتتزايد كميات الإنتاج، ويتوسع المنتجون والمربون للدواجن، وتتنوع مصادره، مع الالتزام بالمقاييس والمواصفات في عملية الانتاج السليم لدى المنتج، أو المستثمر يعقبه تنظيم آلية البيع والشراء بالوزن للدواجن، والتي تعد من أهم الخطوات التي سيكون لها الدور الأبرز في نمو هذا القطاع.

حيث سيجني ثمارها الجميع، منتج ومسوق ومستهلك، بالإضافة إلى الاقتصاد الوطني بشكل عام.. هذه الآلية المشروعية التي تأتي استجابة للأوامر الآلية «وزنوا بالقسطاس المستقيم» وتنفيذ سياسات الجهات الرسمية في الدولة التي تسعى دائماً و عبر جهود حثيثة لتنفيذ توجيهات القيادة الثورية الرامية إلى استقرار عملية الانتاج والبيع والتسويق الصحيحة والسليمة التي تحقق لبلدنا الاكتفاء الذاتي ومنع الاستيراد الخارجي لقطاع الدواجن وأعلافها بشكل عام.

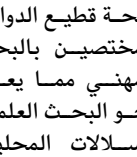

فتحي الذاري

الاهتمام بتنمية قطاع الدواجن

يعتبر قطاع الدواجن من أهم القطاعات الاقتصادية التي تسهم في دعم الاقتصاد وتشغيل الأيادي العاملة، وتوفير اللحوم والبيض.

ونظراً لهذه الأهمية، فإن تنمية وتحقيق الاستدامة فيه يعتبر من الأمور الضرورية لتحقيق الأمن الغذائي وتعزيز الإنتاج المحلي في ظل الظروف الاقتصادية الصعبة التي تسبب فيها العدوان والحصار الاقتصادي من قبل تحالف العدوان السعودي الأمريكي ومرتزقتهم في اليمن.

ويعتبر الدواجن مصدراً هاماً للبروتين الحيواني الذي يسهم في توفير غذاء صحي ومتوازن للمستهلكين، وتمتاز الدواجن بسرعة الإنتاجية، مقارنة بالحيوانات الأخرى مما يضمن الحصول على البروتين بكفاءة عالية.

ويعد هذا القطاع من القطاعات التي توفر فرصاً استثمارية كبيرة وواعدة، بما يجعله يسهم في زيادة الدخل، وتحسين الظروف المعيشية.

ويمكن تنمية قطاع الدواجن من خلال تحسين الممارسات الزراعية، واعتماد تقنيات حديثة في تربية الدواجن، حيث تتيح تحسين الإنتاجية وتقليل الأمراض وتدريب المزارعين على استخدام أفضل الممارسات الحديثة والمحافظة على صحة قطيع الدواجن والعمل على تمكين المختصين بالبحث العلمي، والتطوير المهني مما يعزز توجيه الاستثمارات نحو البحث العلمي في مجالات تحسين السلالات المحلية، وتصنيع للأعلاف ذات جودة عالية وتطوير برامج تدريبية للمزارعين لتزويدهم بالمعلومات الحديثة حول إدارة المزارع وتحسين بنية المرافق الزراعية والتجهيزات المرتبطة بتربية الدواجن، مثل المسالخ والمراكز التجارية، وإنشاء نقاط تجميع وتوزيع متطورة لضمان وصول المنتجات الطازجة إلى الأسواق، وتنظيم التسويق من خلال تنفيذ آلية البيع والشراء بالوزن للدواجن المحلية، و تشجيع التعاون بين المزارعين والمستثمرين لتبادل المعرفة وتحقيق تكامل في سلسلة الإنتاج ودعم الجمعيات والتعاونيات الزراعية، لتعزيز سبل التعاون والإشراف الفني الزراعي في الإنتاج الحيواني والبيطري وتوفير الدعم المالي.

كما يتطلب ذلك أيضاً التوجه نحو زراعة المحاصيل الغنية بالألياف والبروتين مثل الذرة الشامية، والصويا وتوفيرها للسوق المحلي، ودعم المزارعين في زراعة هذه المحاصيل من خلال الزراعة التعاقدية، بهدف خفض فاتورة الاستيراد.

دور الاعلام والإرشاد في دعم حملة بيع الدواجن بالوزن

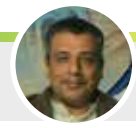

محمد الأنسي

يلعب الإعلام والإرشاد دوراً محورياً في نجاح أي قرار أو سياسة تتبناها الدولة، وتسعى لمساهمة ومشاركة المجتمع بكل فئاته في تنفيذ هذه السياسة أو تطبيق القرار.
حيث يسهمان في التوعية وتغيير السلوكيات، وتبني السياسات، وهذا ينطبق مع تطبيق آلية البيع والشراء بالوزن للدواجن المحلية،والتي ستعمل هذه الآلية على حماية المنتجين والمستهلكين على حد سواء.
وهنا يصبح دور الإعلام والإرشاد أكثر أهمية لتوضيح الفوائد والمزايا التي تنعكس على المستهلكين والمربين والتجار وما سيعود بالفائدة على القطاع بشكل عام.
إن بيع الدواجن بالوزن هو مفهوم يعتمد على تحديد سعر البيع بناءً على وزن الدواجن، وليس الحجم أو الشكل، إن تطبيق هذا النظام سيعمل على تحقيق الشفافية، وضمان العدالة في عملية البيع، حيث يدفع المستهلك قيمة تعكس الوزن الفعلي للمنتج، مما يحد من عمليات الغش التي قد تحدث في التعاملات الأخرى.
ويعد الإعلام وسيلة فعّالة للوصول إلى شريحة واسعة من الجمهور، ويشمل ذلك الصحافة، والتلفزيون، والإذاعة، ووسائل التواصل الاجتماعي، حيث سيسهم الإعلام في تعزيز الحملة من خلال ما يلي:

التوعية المجتمعية: من خلالها يتم توضيح فوائد شراء الدواجن بالوزن، كالتأكد من الحصول على قيمة عادلة مقابل السعر المدفوع، والمساهمة في مكافحة الغش التجاري.

إن التوجيه الإعلامي الصحيح يكون من خلال بث المعلومات والحقائق عن كيفية شراء الدواجن بالوزن وتفادي التلاعب في الميزان، مما يساهم في تحسين ثقافة الشراء لدى المستهلكين..
بينما يعتبر الإرشاد هو الوسيلة الميدانية للتعليم والتوجيه، ويعتمد بشكل أكبر على التواصل المباشر مع المستهلكين والمربين والتجار، و يتمثل دور الإرشاد في تزويد المستهلكين بالمعلومات اللازمة حول كيفية اختيار الدواجن بالوزن، ورفع وعيهم بالمعايير التي يجب أن يلاحظوها أثناء الشراء.
يمكن للمرشدين التعاون مع الجهات الرقابية لضمان التزام المربين والتجار بنظام البيع بالوزن، والتأكد من عدم حدوث أي تلاعب، ومتابعة سير الحملة على أرض الواقع وتقييم مدى نجاحها، مع تقديم التوصيات اللازمة لتحسين الأداء وتلافي أي معوقات.
ولهذا فان الإعلام والإرشاد عنصران أساسيان لضمان نجاح حملة بيع الدواجن بالوزن، من خلال التنسيق الفعال بينهما، حيث يمكن الوصول إلى نتائج إيجابية تسهم في تعزيز ثقة المستهلكين وضمان العدالة في عملية الشراء، مما ينعكس بشكل إيجابي على سوق الدواجن ككل ويؤدي إلى تحسين مستويات الأمان الغذائي وجودة المنتج.

البيع والشراء بالوزن..الخيار الاستراتيجي لإنقاذ قطاع الدواجن

محمد حامد الزاهري

في ظل ما يتعرض له قطاع الدواجن من تراجع وانتكاسة وخسائر للكثير من المربيين، وتقلبات الأسعار بين الفينة والأخرى، وعدم استقرارها، وتوقف معظم المشاريع في هذا القطاع الاقتصادي الهام الذي يسهم في دعم الاقتصاد الوطني.
ومن خلال الدراسات والأبحاث التي قامت بها الجهات المعنية بهدف إنقاذ قطاع الدواجن، فكان الحل الوحيد هو تطبيق قرار البيع والشراء بالوزن للدواجن المحلية، وهذا ليس جديدا، أو يعمل به في اليمن فقط، ولكنه النظام المعمول به والمتعارف عليه في جميع دول العالم.
إن اتباع نظام البيع والشراء بالوزن للدجاج المحلي بدلاً من البيع بالعدد،سيعزز من الشفافية في عملية التسعير وضمان العدالة للمستهلك والمربي.
وبهدف تنمية هذا القطاع وحماية المستثمرين من الخسائر التي يتعرضون لها،خاصة وقد ترك العديد من المستثمرين في مجال الدواجن هذه المهنة بسبب الخسارة التي تلحق بهم، وأصبحت الكثير من هناجر الدواجن خالية نتيجه تَعرض مُلاكها للخسارة المتكررة والسبب هو عدم تطبيق نظام البيع بالوزن.
إن البيع بالوزن أكثر دقة في تحديد القيمة الفعلية للدواجن، كما يتفاوت وزن الدجاج حتى وإن كانت الأعمار متقاربة، مما يساهم في تحديد السعر بناءً على الوزن، وإن نظام البيع والشراء بالوزن سيؤدي إلى تحسين الربحية والاستمرارية ، كما سيساعد المستهلك على الحصول على الدجاج بأسعار تتناسب مع أوزانه الفعلية.

ومما ساهم في انهيار قطاع الدواجن هو دخول المنتج الخارجي وبكميات كبيرة وعشوائية.
فإنقاذ هذا القطاع الاقتصادي الهام مسؤولية الجميع، وإن البداية تكون من خلال خلق وعي مجتمعي بأهمية آلية البيع والشراء بالوزن، و تغليب المصلحة العامة على المصالح الشخصية، وهو أساس لتنمية ونمو هذا القطاع.

عادل الرضي

مراحل ومحطات هامة في تاريخ قطاع الدواجن في اليمن

بدأت صناعه الدواجن في اليمن في كمرحلة اولى عند ثمانينات القرن الماضي برأس مال استثماري من القطاع خاص، وبمساعدة محدودة وخجولة من الدولة تتمثل بتدريب الشركات والمزارعين على سبل التربية النموذجية، وإنشاء مزرعتين في ضواحي صنعاء للاحم والبياض وبمساعدة دولة هولندا، وكانت بداية المرحلة بدائية جداً فقد كان المزارعين يستوردون الكتاكيت الحية (عمر يوم واحد) بالطائرات عبر مطار صنعاء ثم تطور الأمر تدريجياً.
فتم بناء الفقاسات الواحدة تلو الأخرى، واصبح الاستيراد لبيض التفقيس بدلاً عن الكتاكيت الحية من اجل خفض التكلفة وبسبب تنافس الشركات الدولية على الأسواق الناشئة بدء استيراد الامهات وهو الوضع القائم حتي الآن وتوقف التطور عند هذا الحد في المرحلة الأولى.
ومع الإيام تطور القطاع وبدأت المرحلة الثانية في العام ١٩٩٧م مع تحرر التجارة وماسميت (بالأصلاحات الاقتصادية) التي اشترطها البنك الدولي،حيث تم السماح للتجار بالاستيراد مباشرة، وخروجها عن احتكار ماكان يسمى بلجنة تنسيق الدواجن والتي كانت مشكلة من اكبر خمس شركات للدواجن توزع الحصة السوقية فيما بينهم وتسيطر على السوق بالكامل.
ومع صدور قانون الاستثمار عام 2000م-بدأت المرحلة الثالثة لتطور القطاع حيث منح قانون الاستثمار المزارعين اعفاءات جمركية وضريبية كبيرة، كان لها الدور الكبير في تطور القطاع، لكنها لم تدم طويلا، فقد تعدل القانون منتصف عام٢٠١٠م وتم الغاء كل الأمتيازات والاعفاءات التي كانت ممنوحة وهو ما أثر على قطاع الدواجن وعاد كما كان يعاني التجاهل والإهمال ومازاد، الطين بلة ارتفاع الدولار وارتفاع اسعار الأعلاف والمواد الخام في الداخل والخارج وارتفاع تكاليف الشحن والطاقه ودخول امراض جديدة كل هذا آثر على القطاع وهو ما تسبب في خروج الكثير من المنتجين القدامى ودخول منتجين جدد لا يملكون خبرة يخسرون رأس مالهم بسرعة ويخرجون اسرع مما دخلوا.
وبهدف إنقاذ هذا القطاع الاقتصادي الهام وحماية صغار المنتجين، فقد حان الوقت لتدخل الدولة والمتمثل في تطبيق آلية البيع والشراء بالوزن كما هو معمول به في كل دول العالم، وإن هذه الخطوة هي الحلّ الوحيد لإنقاذ هذا القطاع والتي يباركها ويؤيدها جميع المنتجين، فعلى الجميع التعاون والمشاركة في تطبيق هذه الآلية.

اليمن الزراعية
زراعية - تنموية - مجتمعية
أسبوعية - 12 صفحة
مدير التحرير
محمد صالح حاتم
الإخراج الفني
عبدالرحمن داوود
العلاقات العامة
771862357 - 770988802
يمكنكم التواصل بنا عبر البريد ... hafc.yemen@gmail.com
المقالات المنشورة في الصحيفة تعبر عن رأي كاتبها ولا تعبر بالضرورة عن رأي الصحيفة

اليمن الزراعية | زراعية - تنموية - مجتمعية
www.agri-yemen.net
العدد 85 | السبت 07 جمادى الأولى 1446هـ | 09 نوفمبر 2024م

أعـــراض وأسبـــاب مـــرض النيوكاسـل عنـد الدواجـن

إعداد: د. عبده العماد *

مفهوم مرض النيوكاسل عند الدواجن:

هـو مـرض فيروسـي سـريع الانتشـار يـؤدي إلـى خسـائر اقتصاديـة كبيـرة نتيجـة لارتفـاع النفـوق أو انخفـاض الانتـاج، و هـو منتشـر فـي معظـم دول العالـم و تختلـف ضراوتـه مـن بلـد إلـى آخـر، كمـا أن المـرض تزيـد ضراوتـه وخطورتـه عنـد التربيـة المكثفـة فـي المـزارع كبيـرة العـدد.

الدواجن الأكثر تعرضاً إلى العدوي:

الدجـاج أكثـر الطيـور معرضـة للعـدوى، حيـث يصـاب بالمـرض فـي جميـع الأعمـار، وتلـزم وقايـة الدجـاج مـن مـرض النيوكاسـل؛ لأنـه يصيـب الانسـان أيضـاً.

أسباب وخصائص النيوكاسل:

Paramyxoviros فيـروس النيوكاسـل، هـو نـوع من فيروسـات، البارامكسـوفيروس، والفيـروس يتأثـر بالحـرارة العاليـة، فعنـد درجـة حـرارة 100 درجـة م يقتـل الفيـروس فـي ظـرف دقيقـة واحـدة، و عنـد 50 درجـة مئويـة يقتـل فـي ظـرف بضعـة دقائـق، و فـي درجـة الحـرارة 37 م فـي ظـرف بضعة سـاعات، أمـا عنـد درجـة حـرارة 8 م فيحتفـظ الفيـروس بحيويتـه مـدة تتـراوح بيـن 12 - 14 شـهرا.

فـي المبـرد العميـق يحتفـظ الفيـروس بحيويتـه بضعـة سـنوات، ويجـب مراعـاة ذلـك عنـد حفـظ اللقـاح، وهـذا الفيـروس يتأثـر سـريعاً بالأشـعة فوق البنفسـجية، وتقتلـه بسـرعة؛ ولذلـك فـإن أشـعة الشـمس تكفـي لتطهيـر الأماكـن التـي يتعـرض لهـا الفيـروس، أو مخلفـات الطيـور المريضـة، كمـا يراعـى عـدم تعريـض اللقـاح لأشـعة الشـمس، حيـث يمكنهـا قتـل فيـروس اللقـاح فـي ظـرف 15 دقيقـة.

مدة الحضانة:

مـدة الحضانـة فـي المتوسـط مـن 5 - 7 أيـام وقـد تتـراوح مـا بيـن 2 - 14 يومـاً.

فيروس النيوكاسل وأنواعه:

خلـق الله سـبحانه وتعالـى 3 عتـرات مختلفـة الضـراوة للفيـروس، وهـي العتـرة الضعيفـة والمتوسـطة والقويـة.

العترة الضعيفة (lentogenic):

لا تحـدث أعـراض مرضيـة، وتسـتعمل كلقـاح حـي لتحصيـن الطيـور مثـل عتـرة هتشـنر، وعترة لاسـوتا، وإذا حقنـت هـذه العتـرة في جنيـن البيض فانـه يمـوت بعـد 110 سـاعة فـي المتوسـط، و إذا حقنـت فـي مـخ كتاكيـت عمـر يـوم فـإن معامـل العـدوى المخيـة تكـون أقـل مـن 0.5.

العترة متوسطة الضراوة (mesogentic strian):

قـد تحـدث أعـراض مرضيـة طفيفـة جـداً فـي الطيـور المعرضـة للمـرض، و اذا حقنـت هـذه العتـرة فـي جنيـن البيـض فانـه يمـوت بعـد 72 سـاعة، و معامـل العـدوى المخيـة يكـون 1- 1.5، و تسـتعمل العتـرات متوسـطة الضـراوة فـي صناعـة اللقاحـات، و هـي إمـا عتـرة مصنوعـة مـن أوبئـة حقيقـة طبيعيـة مثـل عتـرة رواكيـن أو محضـرة معمليـاً باسـتضعاف العتـرات الضاريـة مثـل عتـرة كومـاروف أو كتـزور.

العترة الضارية (velogenic strain):

وهـي العتـرة التـي تحـدث العـدوى، وتسـبب النفـوق المرتفـع، وتسـبب فـي ظهـور الوبـاء.

وهنـاك 3 أنـواع مـن العتـرات الضاريـة تسـمى تبعـاً للمـكان الـذي تتوالـد فيـه، وتهاجمـه محدثـة أعراضـاً مرضيـة مميـزة، وهـي النـوع العصبـي والنـوع التنفسـي.

النوع الإحشائي .

انتشار وطريقة نقل العدوي:

الدواجـن المصابـة النيوكاسـل، تفـرز الفيـروس الضـاري مـع الـزرق، وإفـرازات الأنـف طـول فتـرة ظهـور الأعـراض، وبعـد انخفـاض النفـوق ولمـدة 3-4 أسـابيع بعدهـا.

وهنـاك بعـض الحـالات التـي بقيـت فيهـا الطيـور السـابق إصابتهـا تفـرز الفيـروس لعدة شـهور على الرغـم مـن عدم ظهـور أعـراض بهـا، كمـا أن الطيور التـي نفقـت بعـد ظهـور الأعـراض وتركـت فـي الحظيـرة يمكـن أن تكـون مصـدراً للعـدوى إلـى أن يتـم إزالتهـا مـن العنبـر.

وتنتقـل العـدوى بالهـواء الـذي يمكنـه أن يحمـل فيـروس المـرض مسـافات تصـل إلـى 2-1 كيلـو متـر اذا كانـت منطقـة التربيـة بهـا ريـاح شـديدة، و يمكـن للنسـيم العـادي نقـل الفيـروس لمسـافات تصـل إلـى متـر، وهنـاك طـرق كثيـرة أخـرى لنقـل العـدوي 50 .

أعراض المرض:

أولاً: في الكتاكيت والبداري:

يبـدأ ظهـور الأعـراض فـي الكتاكيـت علـى شـكل خمـول، والتجمـع في جوانـب الحظيـرة، أو التجمع حـول مصـادر الحـرارة، وعـدم القـدرة علـى الحركة، والامتنـاع عـن الأكل، حيـث ينخفـض اسـتهلاك العليقـة إلـى النصـف تقريبـاً، ثـم تبقـي الطيـور فـي اغفائـة طويلـة، ويجـف ريشـها وينتفـش، ويظهـر اسـهالاً مائيـاً أخضـر اللـون.

وتبـدأ الأعـراض التنفسـية فـي الطيـور على شـكل صعوبـة التنفـس وحشـرجة فـي الصـوت، وتـزداد حـدة الأعـراض ليـلاً.

الأعـراض العصبيـة تتبـع الأعـراض التنفسـية فـي الظهـور علـى شـكل شـلل فـي إحـدى الأرجـل، أو كلاهمـا، وارتعاشـات عصبيـة، أو دوران الطائـر حـول نفسـه، ثـم يقـع أو تنثنـي رقبتـه إلـى الخلف أو الأمـام أو الجانـب.

إذا كانـت الاصابـة بالعتـرة الاحشـائية للضاريـة فـان الأعـراض تبـدأ علـى شـكل خمـول، ثـم تلتهب أعيـن الطائـر المصـاب، وتظهـر افـرازات بالعيـن، والأنـف ثـم يرقـد الطائـر علـى الأرض بـدون حراك، ويمـوت فـي ظـرف بضـع سـاعات بـدون أن يهـزل.. يبـدأ النفـوق بعـد ظهـور الأعـراض مباشـرة، ويتـراوح 5- 100% حسـب ضـراوة العـدوى.

ثانياً: في الطيور الناضجة:

فـي حالـة اصابـة قطيـع بالـغ لـم يسـبق تحصينـه فـإن الأعـراض التنفسـية تكـون شـديدة، وتشـبه الأعـراض التـي تظهـر علـى الكتاكيـت، أمـا فـي حالـة اصابـة قطيـع سـبق تحصينـه فـإن الأعـراض تكـون أقـل وضوحـاً، حتـى أنـه قـد يتشـابه فـي الأعـراض مـع بعـض الأمـراض التنفسـية الأخـرى، وخصوصـاً مـرض الالتهـاب الشـعبي المعـدي.

ينخفـض انتـاج البيـض انخفاضـاً يتـراوح بيـن 20-50 % و قـد ينقطـع نهائيـاً، و يصغـر حجمـه، و ينتـج أعـداداً كبيـرة مـن البيـض بـدون قشـرة (برشـت)، أو تكـون القشـرة هشـة، و متغيـرة الشـكل، و يضمحـل أو يختـل الفـراغ الهوائـي، أو يتحـرك علـى شـكل فقاعـات هوائيـة، كمـا يقـل نسـبة البيـاض، و يصبـح مائيـاً، و يصبـح الصفـار فاتـح اللـون .

الحالة التشريحية:

الأعراض التشريحية المميزة هي:

التهابـات شـديدة فـي الحنجـرة والقصبـة الهوائيـة مـع وجـود افـرازات مخاطيـة فـي القصبـة الهوائيـة وهـي التـي تسـبب صعوبـة التنفـس والحشـرجة وعلـى امتـداد الأمعـاء، وخصوصـاً فـي منطقـة الاثنـى عشـر، حيـث تظهـر بقـع نزفيـة، أو مناطـق متنكـرزة أو تقرحـات وهي أهم الأعراض التشـريحية التـي يجـب أن يتجـه اليهـا النظـر، و التـي تبـدأ فـي الظهـور مـع بدايـة المـرض، و خصوصـاً عنـد الاصابـة بالعتـرة الاحشـائية الضاريـة.

تحليل المرض:

أولاً: التحليل الحقلي :

يمكـن فـي هـذا المجـال مراعـاة الآتـي فـي حالـة ظهـور أي أعـراض تشـكك فـي وجـود المـرض.

1- عمـر القطيـع: كلمـا صغـر عمـر القطيـع زادت حـدة المـرض، وظهـرت الأعـراض بوضـوح، وزاد معـدل النفـوق.

2- حالـة المناعـة: يجـب مراعـاة آخـر تحصيـن تـم بالقطيـع و المناعـة المتوقعـة بعـد التحصيـن.

3- اللقـاح المسـتعمل: يجـب التأكـد معملياً مـن فاعليـة اللقـاح المسـتعمل فـي آخـر تحصيـن للقطيـع.

4- تطـور الأعـراض: يظهـر المـرض بنظـام ثابـت متـدرج يبـدأ بانخفـاض اسـتهلاك العليقـة، ثـم ظهـور الأعـراض التنفسـية، ثـم ظهـور اسـهال مائي أخضـر، وتعـم الأعـراض العصبيـة، وذلـك علـى مـدى أسـبوع واحـد.

5- معـدل انتـاج البيـض: فـي القطعـان البياضـة ينخفـض انتـاج البيـض فجـأة، وبنسـبة كبيـرة، و تظهـر تشـوهات علـى قشـرة البيضـة، و أعـداد كبيـرة مـن البيـض البرشـت.

6- مـدى تنفيـذ الاشـتراطات الصحيـة: إذا لـم يتـم تنفيـذ الاشـتراطات الصحيـة بدقـة يجعـل ظهـور المـرض متوقعـاً فـي القطيـع.

ثانياً: التحليل المعملي :

التحليـل الحقلي يجـب أن يؤكـد بالتحليل المعملي حتـى يمكـن الجـزم بوجـود المـرض، ويجـب ارسـال عينـات بصفـة دوريـة، أو حيـن ظهـور الأعـراض إلـى معمـل موثـوق بـه لإجـراء الفحـوص المعمليـة، فـإذا كانـت النتيجـة ايجابيـة دل ذلـك علـى وجـود فيـروس المـرض.

*رئيس قسم أمراض الدواجن في الادارة العامة للصحة الحيوانية

الشاب مراد عطر في مواجهة التحديات

فرصة لابتكار آلة لصناعة أعلاف الدواجن

اليمن الزراعية - أيوب أحمد هادي

وسط الحقول الزراعية، والمناظر الطبيعية الخلابة، والمروج الخضراء، وفي مدينة العلم والعلماء زبيد، نشأ، وتربى الشاب مراد عطر، والذي يعشق الزراعة، ويهوى العمل، ويحب الثروة الحيوانية.

وفي ظل الظروف الصعبة التي يعيشها أبناء اليمن، ويتعرض له القطاع الزراعي من خسائر جراء العدوان والحصار، وهو ما تسبب في ارتفاع أسعار مدخلات ومستلزمات الإنتاج، ومنها أعلاف الدواجن.

كان مراد عطر يشعر بالأسى والحزن، وهو يشاهد مربي الدواجن، والثروة الحيوانية يفقدون دواجنهم ومواشيهم، ويعزفون عن تربيتها، وتتوقف معظم المشاريع، وإغلاق معظم مزارع الدواجن، كل هذا جعل مراد يفكر في إيجاد حل لإنقاذ هذا القطاع الاقتصادي الهام، وعدم الاعتماد على الاستيراد، الذي يكلف البلاد ملايين الدولارات.

كانت العزيمة والاصرار هو ما جعل مراد يحول التحديات إلى فرصة لإيجاد البديل، فقرر مراد أن يكون جزءاً من الحل، وأن يسهم في إنقاذ قطاع الدواجن والثروة الحيوانية في منطقته.

بدأ يتعلم ذاتياً طرق تصنيع أعلاف الدواجن محلياً، واهتم بجمع المعلومات، حول المواد الخام المتاحة في اليمن، فوصل إلى أن هناك العديد من الموارد المتوفرة، ومنها المخلفات الزراعية، والبروتينات المحلية التي يمكن استخدامها في صناعة الأعلاف، مثل كسب السمسم، وكسب القطن، وكسب دوار الشمس، ومخلفات الأسماك والعظام والريش.

ومع مرور الوقت، تولدت فكرة نوعية في ذهن مراد، وتمكن من ابتكار آلات خاصة لصناعة أعلاف الدواجن والثروة الحيوانية، من خلال ما جمعه من معلومات، حيث كانت هذه الآلات خطوة نوعية في توفير الأعلاف، فبدأ باستخدام تلك المخلفات، لتحويلها إلى مواد غنية بالبروتين.

وبدأ مراد العمل على المراحل الأولى لتصنيع الأعلاف المركزة من خلال جرش وطحن وخلط بقايا ومخلفات الأعلاف، ومن ثم تحويلها إلى مواد مستساغة للحيوانات، فكان يعمل ليلاً ونهاراً، وكله شوق ولهفة لنجاح المشروع، متعلماً من كل تجربة أجراها، وكان يسجل النتائج بدقة في سجل منظم للتوصل إلى نتائج أعلى وتطوير خط الانتاج.

وعلى الرغم من خطوطه المنتظمة، وتجاربه الناجحة إلا أنه يواجه العديد من التحديات، ومنها نقص الموارد، وصعوبة الحصول على التمويل؛ ليتمكن من تطوير مشروعه، لكنه لم يستسلم، وظل يعمل بكل جهد مستخدماً إمكانياته المتاحة للسعي إلى تطوير آلاته، حتى الوصول إلى تحقيق الاكتفاء الذاتي في إنتاج الأعلاف، وتحسين وضع المربين في منطقته.

مشروع آلات، وتصنيع الأعلاف الذي ابتكره مراد عطر يحتاج إلى دعم، حتى يتمكن من تركيب مكبس التحبيب، واستخدام تقنيات حديثة، ليكون خط الإنتاج جاهزاً، ويتمكن من تحسين الإنتاج وتسويق منتجاته قريباً.

وعلى الرغم من أن مراد حاصل على مؤهل الثانوية إلا أن شغفه في ابتكار آلات لصناعة الأعلاف أصبح يمثل انطلاقة جديدة للمزارعين في زبيد على وجه الخصوص، واليمن على وجه العموم، ويظهر أن العمل الجاد والابتكار يمكن أن يؤديان إلى تحقيق الاكتفاء الذاتي، وتحسين الظروف الاقتصادية في البلاد.

مراد عطر بتفانيه وإبداعه، يعد رمزاً للأمل في مجتمعه، وعنواناً لشباب المستقبل، ونموذجاً للعقل اليمني المبتكر.

أيام المعالم	المعالم الزراعية						المنازل الشمسية وفترة مكوث الشمس فيها			
	المعلم	من		إلى			إسم المنزلة	تدخل من يوم		تخرج منها في يوم
13	عشاء الثور	13	نوفمبر	25	نوفمبر		الإكليل	9	نوفمبر	21	نوفمبر

يقول علي ولد زايد:

اصبر يا قلبي لو ما يجيك الصراب

رئيس التحرير
وجدان صدام الحداد

ALYEMEN ALZEIRAEIA
اليمن الزراعية

تصدر عن: الإعلام الزراعي والسمكي
وزارة الزراعة والثروة السمكية والموارد المائية

كذلك الاستثمار في الدجاج:
تضاءل الاستثمار في إنتاج الدجاج والبيض، وهو غذاء وثروة، والمجال فيه متاح، والاستهلاك فيه كبير، وهو من الاحتياجات الضرورية لغذاء الناس، وقد تراجع كثيرًا، بعدما حصل من جهة العدوان، من تدمير لكثيرٍ من مزارع الدجاج.

السيد/ عبدالملك الحوثي

السبت 07 جمادى الأولى 1446هـ | 09 نوفمبر 2024م اسبوعية | 12 صفحة | العدد 85

www.agri-yemen.net agri-yemen Yemen_Books

موجهات حكيمة

الدكتور : رضوان الرباعي *

تنمية قطاع الدواجن

يعد قطاع الدواجن من أهم القطاعات الاقتصادية، التي تسهم في دعم الإقتصاد الوطني،كما يعتبر احد مصادر البروتين التي يحتاجها جسم لإنسان مثل اللحوم البيضاء وبيض المائدة،بل أن هذا القطاع يعد من القطاعات الاستثمارية الواعدة الذي يمتلك فرص استثمارية كبيرة، حيث يشغل قرابة 300 ألف مواطن.

هذا القطاع الهام تعرض خلال العقود الماضية للاهمال والتدمير الممنهج مثله مثل بقية قطاعات ودإرات ومؤسسات القطاع الزراعي، ناهيك عما تعرض له خلال العشر السنوات الاخيرة من خسائر جراء العدوان والحصار وهو ما آثر عليه بشكل كبير،مما تسبب في توقفت الكثير من مزارع الدواجن، واداء إلى إرتفاع اسعار المدخلات والمستلزمات مثل الاعلاف واللقاحات، وغيرها.

وهو ما جعل هذا القطاع في حالة تذبذب وعدم الاستقرار، حيث توقف اكثر من 2000 مستثمر من صغار المربيين عن مزاولة مهنة تربية الدواجن. ونظرا لكل ذلك وتنفيذا لموجهات السيد القائد عبدالملك بدر الدين الحوثي- يحفظه الله ويرعاه- الذي يحث دائما على الاهتمام بالاستثمار ومنها الاستثمار في قطاع الدواجن،وتشجيع الاسر على تربية الدجاج البلدي المنزلي،وكذلك منع الغش في البيع والشراء، لذلك فقد كان لزاما علينا البحث عن حلول لإنقاذ هذا القطاع الاقتصادي ، وضرورة تدخل الدولة فكان تطبيق آلية البيع والشراء بالوزن للدواجن المحلية هو احد الخيارات الاستراتيجية.

إن الهدف من آلية البيع والشراء بالوزن هو حماية المربي الذي تعرض للخسائر حيث عزف المئات منهم عن العمل والاستثمار في هذا القطاع، فآلية البيع بالوزن ستجعل صغار المربيين يحصلون على تكاليف الإنتاج مع هامش ربح عادل، كذلك الحال مع المستهلك سيعود تطبيق هذه الآلية عليه بالفائدة حيث سيحصل على دجاج بسعر مناسب وجودة عالية ويقدر يشتري بالوزن الذي يناسبه، وبالسعر العادل وفقاً للتسعيرة المعلنة.

ان التحويل الغذائي في الدواجن يكون بتحويل اوزان من العلف الي اوزان من اللحم وبالتالي الوزن هو معيار الانتاج والتسويق

فعلينا التعاون جميعاً والمشاركة الفاعلة في تنفيذ وتطبيق آلية البيع والشراء بالوزن للدواجن المحلية وهي آلالية المعمول بها في جميع دول العالم، كما ندعو الاهتمام بالدجاج البلدي وتربيتها في المنازل وإن تكتفي كل أسرة من البيض واللحوم البيضاء ،بالإضافة إلى التوجه نحو توطين صناعة اعلاف الدواجن ومنها الذرة الشامية، وفول الصويا، وأن يتم التوسع في زراعتها وزيادة كميّات الإنتاج منها، من خلال الزراعة التعاقدية عبر الجمعيات التعاونية الزراعية..

*وزير الزراعة والثروة السمكية والموارد المائية